النشـــرة
الإخبارية
مـــن أجـــل الـمـعـنـيـيـن بـحـقـوق الإنـســان
يوليو/تموز – أغسطس/آب 2013 المجلد 43 العدد 004

منظمة العفو الدولية

جريء وفخور

في هذا العدد
من النشرة الإخبارية

قصة الغلاف – جريء وفخور
جورج، البالغ من العمر 22 عاماً، ناشط مثلي من كينيا. قابلّه مع شخصيْن آخريْن ممن يُعتبرون مجرمين بنظر المجتمع. **الصفحة 4**

مكان رائع للعيش فيه
مع استعدادات البرازيل لاستضافة حدثيْن رياضييْن عملاقيْن، تضم منظمة العضو الدولية صوتها إلى أصوات الناس الذين يعيشون في عشوائيات ريودي جانيرو للمطالبة بوقف إرغامهم على إخلاء منازلهم. **الصفحة 6**

محاكمة العقد في غواتيمالا
نظرة على تقلبات محاكمة الجنرال إيفرين ريوس مونت بتهم ارتكاب جرائم إبادة جماعية، ولماذا يعتبر ما يحدث أمراً مهماً إلى هذا الحد. **الصفحة 8**

النشأة بدون أب
عندما كان عُمر نوزانين بضعة أيام فقط، زُجّ بوالدها في السجن بعد تعرضه للتعذيب في طاجكستان. إقرأ قصتهما وارسل مناشدة من أجله. **الصفحة 11**

شواهد قبور ونظارات شمس
قصة نجاح حملتنا من أجل وضع معاهدة تنظم تجارة الأسلحة، وكيف ساعدت أفعال ثورية صغيرة في الأمم المتحدة على توصيل رسالة منظمة العفو الدولية. **الصفحة 12**

«قالوا لي إنني سأكون حراً»
إن المهاجرين الذين يخاطرون بكل شيء من أجل بدء حياة جديدة في أوروبا لا يجدون ترحيباً حاراً دائماً. إكتشف لماذا ينتهي المطاف بالعديد منهم إلى الاعتقال، وكيف يبذل السكان المحليون في جزيرة ليسفوس اليونانية كل ما في وسعهم لمساعدتهم. **الصفحة 16**

«بدأتُ نضالي من أجل وضع حد لإراقة الدماء والدموع في بلادي»
جدة كردية تواجه حكماً بالسجن لمدة ست سنوات بسبب كلماتها الجريئة في التجمعات السلمية. ساعدنا في النضال من أجل إلغاء الحكم الصادر بحقها. **الصفحة 19**

بينوشيه وصمة عار في جبين البلاد والعالم
بعد مرور نحو 40 عاماً على انقلاب شيلي الذي هزّ ضمير العالم، محامي حقوق الإنسان خوسيه زلاكويت يتحدث عن تلك الأحداث وعن عمله ونفيه من قبل بينوشيه. وقّع على عريضتنا من أجل تصحيح سجل حقوق الإنسان في البلاد. **الصفحة 20**

مناشدات عالمية
أكتب رسالة، غيّر حياة شخص – إليك كل ما تحتاجه من معلومات من أجل القيام بتحرك. **الصفحة 22**

في هذا العدد أيضاً
جدول الأعمال يضم مقالة في عمود **ملاحظات من الميدان** من ساحل العاج (**الصفحتان 2-3**)، **الاحتفاء بمرور 40 عاماً على انطلاق التحركات العاجلة: «عرفتُ أنه لن يكون بمقدورهم قتلي بعد اليوم»** (**الصفحة 24**).

الحصول على النشرة الأخبارية
تتوافر النشرة الإخبارية للتنزيل في الموقع livewire.amnesty.org

ويمكن الاشتراك لاستلام ست نسخ في السنة مقابل 15 جنيهاً استرلينياً/24 دولاراً أمريكياً/17 يورو (أو 35 جنيهاً استرلينياً/54 دولاراً أمريكياً/41 يورو للمؤسسات). وتستطيع فروع منظمة العفو الدولية وهياكلها شراء نسخ بأسعار مخفضة. يرجى إرسال رسالة إلكترونية إلينا على العنوان wire.subscribe@amnesty.org أو الاتصال بالهاتف رقم 413 207 44+ 5814/5507.

للانضمام إلى منظمة العفو الدولية يرجى زيارة www.amnesty.org/en/join

صدرت للمرة الأولى في 2013 عن مطبوعات منظمة العفو الدولية
www.amnesty.org
© Amnesty International Ltd
رقم الوثيقة: NWS 21/004/2013
Arabic
ISSN: 1472-443X
الطباعة: Sudbury Print Grup, Suffolk, UK

جميع الحقوق محفوظة. ولا يجوز استنساخ أي جزء من هذه المطبوعة أو تخزينه أو نقله بأية صورة من الصور أو أية وسيلة كانت أو نسخه أو تسجيله أو بخلاف ذلك بدون الحصول على إذن مسبق من الناشر.

النشرة الإخبارية، برنامج المطبوعات
WIRE, Editorial and Publishing Programme, Amnesty International International Secretariat, Peter Benenson House, 1 Easton Street, London WC1X 0DW, United Kingdom

صورة الغلاف:
© Pete Muller

© Amnesty International

موظفون من منظمة العفو الدولية يحتجون أمام سفارة السلفادور في لندن بالمملكة المتحدة دعماً لبياتريز، وهي أم لطفل، وعمرها 22 عاماً. وتعاني بياتريز من مشكلات صحية خطيرة جعلتها عرضة لخطر الموت إذا استمرت في حملها. وعلى مدى عدة أسابيع، حُرمت بياتريز من الحصول على خدمات الإجهاض الضروري لإنقاذ حياتها، والتي كانت بحاجة إليها وترغب في إجرائها بمحض إرادتها. ونتيجة لردود محلية ودولية غاضبة، سُمح لها بإجراء عملية توليد قيصرية مبكرة في يونيو/حزيران. #Beatriz

أهلاً بكم إلى النشرة الإخبارية الدولية، يوليو/تموز – أغسطس/آب

تحتفي النشرة الإخبارية الدولية بالأشخاص الذين يدافعون عن حقوق الإنسان. وفي هذه المرة نُجري مقابلة مع ثلاثة نشطاء من أجل حقوق المثليين في كينيا (الصفحة 4)، وهم يدعمون الآخرين ويغيّرون المواقف على الرغم من تجريمهم من قبل حكومة بلدهم.

ونُظهر كيف يستطيع هذا النوع من المقاومة والمثابرة تغيير العالم، وذلك باحتفائنا بالنصر التاريخي الذي حققناه باعتماد معاهدة قوية لتجارة الأسلحة من قبل الأمم المتحدة بعد جهد دام 20 عاماً (الصفحة 12). ونجري مقابلة مع محامٍ شيلي، بدأ نضاله منذ انقلاب بينوشيه العسكري قبل نحو 40 عاماً (الصفحة 21).

وإلى الجدة الكردية التي تواجه السجن في تركيا بسبب ترديدها شعارات سلمية (الصفحة 19)، والأشخاص الآخرين المذكورين في مناشداتنا (الصفحة 22)، والعديد من أمثالهم. نقول: لستم وحدكم، نحن معكم، وسننتصر.

إقرأ قصصهم واستلْهم منها وساعدْنا على التحرك من أجل حقوق الإنسان.

إقرأ النشرة الإخبارية الدولية على الإنترنت ومدونات «النشرة الحية» على الموقع: livewire.amnesty.org

جدول الأعمال

أخبار من الفرق والحملات الإقليمية لمنظمة العفو الدولية

© Amnesty International

بهوبندرا رجل نيبالي هاجر إلى قطر لغايات العمل. وقد أُصيب أثناء العمل قبل سنتين، مما أدى إلى إصابته بعجز دائم، وحرمانه من العمل المأجور. وهو الآن يصارع من أجل الحصول على تعويض. وسيُظهر تقرير جديد، سيصدر عن منظمة العفو الدولية في وقت لاحق من هذا العام، كيف أن هذا الرجل هو واحد من العمال المهاجرين العديدين الذين يتعرضون للاستغلال وإساءة المعاملة في قطر.

لا تعني لا!

انتجت منظمة العفو الدولية فيلماً قصيراً بعنوان «لا تعني لا!» كجزء من حملتها من أجل اعتبار عدم الموافقة مبدأً محدّداً في تعريف الاغتصاب في النص الوارد في قانون العقوبات النرويجي. وقد ساعد الفيلم على جمع نحو 50,000 توقيع على عريضة مقدّمة إلى السلطات. وفي فبراير/شباط 2013 قدمت وزارة العدل اقتراحاً بتغيير القانون وإدخال مبدأ عدم الموافقة في النص. وفي أبريل/نيسان، حاز الفيلم على «جائزة كليو الذهبية»، التي تُمنح للتميُّز الخلاق في الدعاية والتصميم والتفاعل والاتصالات.

شاهد الفيلم على: bit.ly/norway-no

وضع حد لعمليات الاختفاء في المكسيك

عقب إطلاق التقرير المعنون بـ «مواجهة كابوس – حالات الاختفاء في المكسيك» في يونيو/حزيران، ستقوم منظمة العفو الدولية بإحياء ذكرى اليوم العالمي للمختفين في 30 أغسطس/آب. ويهدف هذا التحرك إلى زيادة الوعي بتصاعد حالات الاختفاء في وقت تشهد المكسيك انفجار الجريمة المنظمة. إقرأ التقرير على الرابط: bit.ly/mexico-disappearances، وشاهدْ هذا الفضاء في الفعاليات المستقبلية.

بادر إلى التحرك الآن عبر مناشدتنا العالمية الخاصة بالمكسيك على الصفحة 23.

تصدح الموسيقى من أجل حقوق «الروما»

القرص المدمج بعنوان: «استمع إلى حقوق الروما» متاح الآن لتنزيله على iTunes. وهناك شيء ما لكل شخص. وقد عمل الفرع الهولندي لمنظمة العفو الدولية مع 23 فناناً من طائفة «الروما» من شتى أنحاء أوروبا والولايات المتحدة، حيث تبرَّع كل منهم بأغنية للحملة. وسيذهب الريع بأكمله لدعم عمل منظمة العفو الدولية. إن عملنا الحالي بشأن حقوق «الروما» ينصبُّ على وقف عمليات الاخلاء القسري في رومانيا.

يرجى زيارة: bit.ly/roma-rights-cd والتوقيع على عريضتنا الخاصة بالروما على: amnesty.org/rom

مسيرة فرع المنظمة في سلوفينيا من أجل حقوق «الروما»

في 9 مايو/أيار شارك فرع المنظمة في سلوفينيا في احتفالات «عيد التحرير» في ليوبليانا، وذلك لزيادة الوعي بمعاناة مجتمعات الروما الناتجة عن عدم حصولها على الماء. وبالإضافة إلى المشاركة في مسيرة الثلاثين كيلومتراً السنوية حول المدينة، التي ينضم إليها نحو 30,000 شخص في كل عام، فقد قام منظمو الحملة بإعداد ورشات عمل للمدارس الأساسية والثانوية وتوزيع ربطات للرسغ على نحو 12,000 تلميذ. وخلال مسيرة المدينة تم جمع توقيعات على عريضة موجهة إلى السلطات.

ويمكن مشاهدة صور الفعالية على: bit.ly/slovenia-roma

في مايو/أيار 2013 صدر تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2013 بشأن حالة حقوق الإنسان في العالم. للاطلاع على التقرير عبر الإنترنت، يرجى زيارة موقع منظمة العفو الدولية: amnesty.org

«إن الذين يعيشون خارج بلدانهم بلا مال أو صفة قانونية هم الأكثر ضعفاً في العالم».

سليل شتي،
الأمين العام
لمنظمة العفو الدولية

كانت قوات الأمن مسؤولة عن أعمال القتل في وقت السلم في **50 بلداً**

112 من البلدان
قامت بتعذيب مواطنيها في 2012

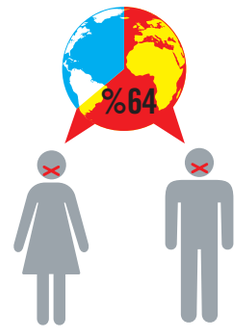

101 من البلدان
قمعت حق شعوبها في حرية التعبير في 2012

155 دولة
صوتت لاعتماد اتفاقية تجارة الأسلحة في الجمعية العمومية للأمم المتحدة في إبريل/نيسان 2013

ثلاث دول فقط
صوتت ضد المعاهدة

المصدر: تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2013

10 خطوات من أجل حقوق الإنسان في أوروغواي

أنتج فرع منظمة العفو الدولية في أوروغواي مع شركة «لوي وشركاه» فيلم فيديو جديد للاحتفاء بالقوة التي يتمتع بها الناس في الدفاع عن حقوق الإنسان عندما يعملون معاً، وتشجيعهم على القيام بذلك. وقد صوَّر الفيديو، الذي التُقط في ميدان الحرية في مونتيفيديو، مشاركين أفراداً وهم يسيرون أمام «شاشة خضراء» قبل تعظيم عددهم بهدف خلق مظاهرة جماهيرية افتراضية في الشارع الرئيسي للمدينة.

شاهد الفيديو على: bit.ly/10-steps-uruguay

أصوات شابة من أجل حقوق الإنسان

في أبريل/نيسان أعلن فرع المملكة المتحدة لمنظمة العفو الدولية الفائزين في مسابقتيْ «المراسل الشاب في مجال حقوق الإنسان»، و«الأغنية الاحتجاجية»، وذلك في احتفال لتوزيع الجوائز عُقد في لندن. وشارك في الفعاليتين أكثر من 3000 شاب وشابة من شتى أنحاء المملكة المتحدة، حيث كتبوا حول قضايا مختلفة في مجال حقوق الإنسان، تراوحت بين التنمُّر وعقوبة الإعدام وحقوق المرأة في أفغانستان و«السجناء الأشباح» في كوريا الشمالية. ولمعرفة الفائز في كل مجموعة، اقرأ المدونة على الرابط: bit.ly/protest-songs

واستمع إلى الأغاني على الرابط: bit.ly/our-voices

ملاحظات من الميدان

تعلَّم كيف تتكلم لغة عالمية

أدي (إلى اليسار) مع موظفين ومتطوعين من منظمة العفو الدولية، ديبسلوت، جنوب أفريقيا.

أمضى مدير برنامج المضمون الإقليمي عدي دروري – أفراهام بعض الوقت في جنوب أفريقيا مؤخراً كي يتعلم من الناس هناك شيئاً عن الاتصالات والأنشطة.

الطقس حار في نهاية الأسبوع في مدينة «ديبسلوت» الواقعة إلى الشمال من جوهانسبرغ. وتشارك ليسيكو، البالغة من العمر 15 عاماً، في اجتماع خاص بالأنشطة الشبابية، وتتحدث مع أصدقائها حول معالجة مشكلتيْ عدم توفر التمديدات الصحية وكيفية التخلص من النفايات بشكل سليم.

وعندما نقوم أنا وزملائي من فرع منظمة العفو الدولية في جنوب أفريقيا، بتوزيع نسخ من النشرة الإخبارية الدولية، تسارع ليسيكو إلى قراءتها باهتمام، وتقول: «إنني أحبها»، فلم أكن أُدرك من قبل أن ثمة أناساً آخرين في هذا العالم لديهم مشكلات في مجال حقوق الإنسان مثلنا».

جنوب أفريقيا بلد غني بالأنشطة على مستوى القواعد الشعبية. وكما عبَّر عن الأمر ناشط آخر كنت قد قابلته: «لا تقلّل من شأن القوة التي يمكن أن يمثّلها صوتك في مجتمعك المحلي. هذا هو صلب الأنشطة – أي الدفاع عما تؤمن به».

وقد علّمتني مقابلة نشطاء كهؤلاء أنه مهما كانت النضالات من أجل العدالة التي يقوم بها الأشخاص في داخل مجتمعاتهم المحلية، فإنهم بحاجة إلى الشعور بأنهم ليسوا وحدهم في الميدان. إن حقوق الإنسان تمدُّنا بلغة مشتركة يمكننا أن نتشاطرها، ولكنها لا تؤدي إلى تمكيننا إلا إذا كانت مرتبطة بظروفنا المحددة وخلفيتنا الثقافية وأسلوب حياتنا.

إن كيفية القيام بتحرك، على سبيل المثال، يمكن أن تختلف كثيراً من منطقة إلى أخرى. «فالأوروبيون غالباً ما يرسلون بطاقات بريدية»، ولكن في أفريقيا لا يُعتبر هذا الشكل جزءاً من ثقافتنا». فليس إمكان كل شخص أن يعتمد على الخدمات البريدية أو أن يدفع نقوداً لإرسال رسالة بالبريد.

وفي الوقت الذي تنامت فيه الأنشطة عبر الإنترنت، فإن العديد من الناس، وخاصة في المناطق الريفية، لا يستطيعون الوصول إلى الإنترنت. فقد أعرب أحد النشطاء الذين قابلتهم عن قلقه لأن وسائل التواصل الاجتماعي تُقصي العديد من اللاجئين، وقال لي: «ليس لديهم خدمة إنترنت، ولذا ينبغي أن تتعامل معهم بشكل مباشر».

وفيما يلي بعض التحديات التي نواجهها الآن: التحدث بلغة عالمية لحقوق الإنسان بطرق ملائمة؛ وإقامة التوازن الدقيق بين القضايا الكونية الكبرى والتحديات المحلية؛ والمضي قُدماً بدون أن نترك أي شخص خلفنا في العملية.

يمكن الاطلاع على المزيد في صفحة فرع منظمة العفو الدولية في جنوب أفريقيا على الفيس بوك، على الرابط: bit.ly/amnesty-southafrica

رسائل

هل ترغب في رؤية آرائك وتعليقاتك منشورة في «جدول الأعمال»؟ إبعث بها إلى البريد الإلكتروني: youwire@amnesty.org

جريء وفخور

All photos © Pete Muller

صور لثلاثة «مجرمين».

قابلوا دنيس وجورج وماري – وهم ثلاثة «مجرمين» في نظر القانون الكيني. أما في الحقيقة فإنهم نشطاء من أجل حقوق الإنسان استُهدفوا لأنهم منفتحون بشأن ميولهم الجنسية.

تتعرض للاعتداء على أيدي غرباء على متن حافلة لأنك تمسك بيد شريكك. تُطرد من المدرسة أو تتعرض للضرب بسبب التصرف «الذكوري الزائد». وتغادر حفلة، فيقول لك أفراد الشرطة: «إننا نعتقد أنك مثلي – فإما أن تدفع أو نتهمك بأنك مخمور ومخلٌّ بالنظام».

هذا واقع يومي تمرُّ به إذا كنت مثل دنيس وجورج وماري – الذين تشاهد صورهم هنا – أو كنت من الأشخاص ذوي الميول المثلية أو الثنائية أو المتحولين إلى الجنس الآخر أو مختلطي الجنس، أو إذا اعتقد شخص آخر أنك كذلك.

ففي كينيا، كما في أجزاء أخرى من دول الساحل والصحراء الأفريقية، يتعرض الأشخاص للمضايقة والتهميش والتمييز والاعتداء بسبب ميولهم الجنسية أو هوية النوع الاجتماعي. كما أن الناشطين الذين يعملون من أجل حماية الأشخاص ذوي الميول الجنسية المثلية أو الثنائية أو المتحولين إلى الجنس الآخر أو مختلطي الجنس يعرّضون أنفسهم للخطر بشكل يومي.

وكينيا واحدة من 38 دولة أفريقية يعتبر فيها السلوك المثلي جريمة بموجب القانون. وهذا من شأنه أن يرسل رسالة مفادها أن التمييز مقبول، وأن مضايقة الشخص أو ترهيبه بسبب ما هو عليه أمر لا بأس به، وأن حقوق الإنسان لا تنطبق على المثليين. إن منظمة العفو الدولية تناضل من أجل وضع حد لهذا الأمر في سائر بلدان أفريقيا.

إقرأ المزيد في تقريرنا الجديد «جعل الحب جريمة» على:
bit.ly/love-crime

ماري، البالغة من العمر 30 عاماً (إلى اليمين)، متطوعة مع جماعة «نساء الأقليات في معترك العمل» للدفاع عن حقوق الأشخاص ذوي الميول المثلية والثنائية والمتحولين إلى الجنس الآخر ومختلطي الجنس. ويتمثل أحد أهداف هذه الجماعة في بناء القدرات الاجتماعية والمهنية للنساء المثليات. فإذا تعلَّمن مهارات جديدة، أصبح بوسعهن التحكم بحياتهن ومعيشتهن ومساعدة بعضهن بعضا في ظروف مشابهة.

«أنا امرأة مثلية وأم لولد واحد. كنت أعيش بشكل إيجابي على مدى السنوات الإحدى عشرة الأخيرة. وأحب العمل الفني وبمساعدة شريكتي، أنتجتُ الكثير من الفرشات اليدوية الصنع، التي كانت مصدر رزقي.

أنظر: minoritywomeninaction.co.ke

دنيس (الجالس إلى اليسار)، البالغ من العمر 26 عاماً، ناشط من أجل حقوق المثليين في نيروبي. وهو رئيس تحرير وكالة أخبار الأقليات الجنسية «آيدنتتي كينيا»، وناطق سابق بلسان منظمة «غاي كينيا».

«أظهرُ كثيراً في وسائل الإعلام. وقد تلقيتُ عدداً لا يُحصى من التهديدات بالقتل، بواسطة البريد الإلكتروني أو بالهاتف أو عبر موقع فيس بوك. وقال لي أحدهم: لقد أُرسلتُ لقتلك». كما تم إجلائي من منزلي عدة مرات. في أول الأمر أرسل لي الجيران رسالة قالوا فيها: «نحن سكان الشقق في هذا المبنى، لأننا نعلم أنك من المثليين وأنك ستستهدف أطفالنا، نمهلك ثلاثة أيام للمغادرة، وإلا فإننا سنرسل بعض أولادنا لإجلائك».

في ذلك الوقت لم أكن أعرف أين أذهب، وكان كل شيء في حالة مزرية. فلم أكن أملك مالاً للانتقال إلى مكان آخر، ولم أكن أتحدث مع عائلتي.

وقد تعرضتُ للاعتداء مرتين على أيدي غرباء. كانت المرة الأولى على متن حافلة، بينما كنت أمسك بيد شريكي. وكانت المرة الثانية عندما كنت أسير في الشارع وتعرَّف عليَّ أحدهم، وبدأ بقذفي بالحجارة، اتصلتُ بمكتب الحماية في كينيا (أنظر: protectioninternational.org) وأعطوني مساقاً مكثفاً في الأمن الشخصي. إذ أن الأمن الشخصي يعتبر منطقة رمادية. فإذا لم تتجرأ على رفع صوتك، فكيف يمكنك المطالبة بالحقوق؟»

بادر إلى التحرك الآن

يتوارى جان – كلاود روجر مبيدي عن الأنظار حالياً عقب صدور حكم بسجنه بتهمة المثلية الجنسية في الكاميرون. ساعدنا من أجل إلغاء الحكم. كافة المعلومات التي تحتاجها متوفرة في الصفحتين 22-23.

جورج، البالغ من العمر 22 عاماً، ناشط مع جماعة «آوت» Out في كينيا.

«أنا رجل مثلي مصاب بفيروس نقص المناعة المكتسب في نيروبي. يصفني الناس بأنني شاب ناعم الصوت، ولكنني مرتفع الصوت وجرئ جداً بشأن أفضلياتي الجنسية».

«أنا مغني تراتيل الإنجيل وعارض أزياء سابق. اضطررتُ إلى ترك مهنتي في عام 2011 بعد كشف أمري في جريدة محلية. لم تستطع عائلتي تحمُّل الفضيحة وتخلَّت عني. تركتُ المدرسة وهربتُ إلى المدينة.

«عشتُ حياة ضنكاً، حيث خلدت إلى النوم بمعدة خاوية، ونمتُ في الخارج. لقد شعرتُ بأنني ميت. وفي عام 2012 أجريتُ فحصاً للإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسب، وكانت النتيجة إيجابية، فأحسستُ أن عالمي قد انتهى.

«دنيس من جماعة «آوت» (إلى اليسار) قدَّم لي المساعدة بإحضار محام للدفاع عني، ثم حصلتُ على وظيفة في جماعة «آوت» في كينيا وأُدير محلاً تجارياً للجماعة، وأنا الناطق الرسمي باسمها. ولا أنظر إلى الخلف مطلقاً.

«وأقول دائماً إن المرء ليس بحاجة إلى أن يأخذ كل شيء، وإنما إلى أن يعطي شيئاً. أريد أن أجعل هذا العالم مكاناً أفضل، حيث يتوفر فيه علاج لمرض الأيدز، وحيث لا أضطر لتقديم نفسي على هذا النحو: «مرحباً، أنا جورج، وأنا مِثلي».

مكان رائع للعيش فيه

مع استعدادات البرازيل لاستضافة حدثيْ مباريات كأس العالم لكرة القدم والألعاب الأولمبية، فإن منظمة العفو الدولية تضم صوتها إلى أصوات سكان عشوائيات ريو دي جانيرو المطالبة بوقف عمليات إجلائهم عن منازلهم.

«إنهم يزيلونها شيئاً فشيئاً، وسيزيلون الباقي في نهاية المطاف». اليساندرا لينز تتحدث عن «بروفيدنسيا»، حيث تعيش مع زوجها وطفليها.

أُقيم هذا الحي في أواخر القرن التاسع عشر على تلة مشرفة على ريو دي جانيرو، ويُعتقد أنه أقدم عشوائية (فافيلا) في البرازيل. ومنذ ذلك الحين غطَّت المنازل الصغيرة والشوارع الملتوية تلك التلة، التي تطلُّ على ميناء المدينة.

بيد أن ثمة 800 عائلة – من بينها عائلة أليساندرا – تشعر بالقلق حالياً من إرغامها على مغادرة منازلها عما قريب. وشأنها شأن آلاف العائلات الأخرى في انحاء المدينة فإنها مهددة بالإخلاء.

لماذا؟ لأن ريو مشغولة بالتحضير لاستضافة كأس العالم في عام 2014 والألعاب الأولمبية في عام 2016. وكجزء من رؤية المدينة الأوسع لهذين الحدثين الرياضيين الضخمين، فإن العمل جار في مشاريع واسعة النطاق، من قبيل إنشاء الطرق والتطوير الحضري.

إرث إيجابي؟

بعد تحقيق الانتصارات ومنح الميداليات وعودة المشجعين إلى بلدانهم، فإن مثل هذه المشروعات يمكن أن تترك إرثاً إيجابياً لمدينة ريو من حيث المبدأ. ولكن بالنسبة للناس الذين يواجهون هدم منازلهم فإن تلك العملية تشكل تهديداً.

إن العديد من سكان بروفيدنسيا يشعرون بأنهم يُطردون من منازلهم لأن مجتمعهم لا يلائم صورة المدينة الأولمبية في ذهن السلطات. وقالت أليساندرا: «إنه يُنظر إلى بروفيدنسيا باعتبارها نقطة سلبية».

وتعتقد أليساندرا أن منـزلها ومنازل جيرانها تقع في الطريق ومُقامة بالقرب من الميناء ومن إحدى الطرق الرئيسية، وهي جادة الرئيس فرغاس. ويشكل الميناء الآن هدفاً لمشروع تطوير حضري كبير يسمى «الميناء الرائع». وتتضمن خطة المشروع التشجيع على الاستثمارات الإقليمية الكبرى وتحديث الميناء وبناء المتاحف والمعارض الفنية والمباني التجارية وتشجيع السياحة.

وتقول أليساندرا إن السلطات «ترى في العشوائية عقبة تنتصب في عرض الطريق إلى منطقة الميناء». وقد بدأت فعلاً عمليات الإخلاء هنا وفي أجزاء أخرى من المدينة.

كما تقوم سلطات المدينة بتنفيذ مبادرة تُدعى «مشروع كاريوكا للإسكان» في بروفيدنسيا، ويشمل خططاً لإنشاء نظام العربات بالكوابل و«التلفريك»، ومن المقرر تنفيذه اعتباراً من فبراير/شباط 2011 حتى يناير/كانون الثاني 2014 «كجزء من إرث المدينة التي ستستضيف الألعاب الأولمبية».

تحت الضغط

بيد أن العديد من الناس يتشككون في طريقة تنفيذ هذه المشروعات وما شابهها. فعندما بدأت عمليات الإخلاء في بروفيدنسيا في عام 2011، غادرت عشرات العائلات منازلها مقابل مساعدات مالية تغطي تكاليف استئجارها. وقيل لهم إنه سيتم بناء شقق جديدة كي ينتقلوا إليها في عام 2012. ولكن ذلك لم يحدث حتى الآن، وهم الآن قلقون لأنه يمكن وقف الدعم المالي بدون توفير مساكن جديدة بديلة.

أما العائلات التي لم تغادر، فقد ظلت تعيش بين منازل جيرانها المهدمة. وأصبحت أكوام القمامة وبرك المياه العادمة مرتعاً للحشرات، مما جعل العيش في المكان مثيراً للاكتئاب.

وعندما أجرت منظمة العفو الدولية بحوثاً حول الأوضاع هناك، قال الأشخاص الذين قابلناهم إنهم تعرضوا للتهديد والترهيب والضغط لحملهم على مغادرة منازلهم وقبول عروض السلطات بإعادة توطينهم في أماكن أخرى.

وقد تحسنت الأمور فعلاً بعد أن طلب بعض السكان مساعدة قانونية من المحامين العاملين للدولة. وأمرت إحدى المحاكم السلطات بتزويدها بمعلومات تفصيلية بشأن مشروع التطوير الحضري والخطة الرامية إلى إعادة توطين السكان. وطلبت منها إجراء تقييم لتأثير المشروع ووقف «مشروع كاريوكا للإسكان» وجميع عمليات الإخلاء في بروفيدنسيا إلى حين إكمال هذه الدراسة.

الشعور بأنك جزء من الرؤية الكبرى

يقوم العديد من الأشخاص والمنظمات حالياً بتقديم الدعم لهذا المجتمع المحلي، ومن بينها منظمات

جميع الصور © Luiz Baltar

مجتمع بروفيدنسيا في ريو دي جانيرو بالبرازيل، حيث تتعرض 800 عائلة لخطر الإخلاء.

غير حكومية محلية ومنظمة العفو الدولية. وقد أعرب هؤلاء جميعاً عن قلقهم من عدم توفر معلومات بشأن المشروع بأكمله الذي يتم تنفيذه في بروفيدنسيا ومنطقة الميناء، وحول الإطار الزمني للمواعيد النهائية. ولم تجر مشاورات حقيقية تُذكر مع السكان المحليين بشأن الخطط، ونتيجة لذلك، فإن أحداً لا يعرف حتى الآن كم عدد العائلات التي ستتضرر، وإلى أين يُفترض أن تذهب.

وتعمل منظمة العفو الدولية جنباً إلى جنب مع السكان والشركاء المحليين للتأكد من أن السلطات تكفل حق الناس في الحصول على مساكن ملائمة في جميع المناطق المتضررة من الاستعدادات للحدثين الرياضيين. وإذا كانت عمليات الإخلاء ضرورية، فإننا نريد توفير ضمانات قانونية لحماية السكان.

وبدلاً من الشعور بالحماسة حيال تحول مدينة ريو قريباً إلى مركز العالم الرياضي وإلى مدينة أولمبية، فإن أشخاصاً مثل أليساندرا يشعرون بالتوجس والخوف.

وشأنهم شأن غيرهم يريد هؤلاء أن تكون مدينتهم مدينة رائعة للعيش والزيارة. ولكنهم يريدون احترام حقوقهم في هذه العملية وأن يشعروا بأنهم جزء من الرؤية المستقبلية الكبرى للمدينة.

بادر إلى التحرك الآن

للاطلاع على تقريرنا الجديد حول البرازيل وفرص القيام بتحرك بشأن عمليات الإخلاء القسري، انظر: bit.ly/RRFENetwork

محاكمة العقد في غواتيمالا

لقد أزفت اللحظة التي انتظرها الغواتيماليون عقوداً طويلة. ففي 10 مايو/أيار 2013، حُكم على الرئيس الأسبق الجنرال خوسيه إيفرين مونت بالسجن لمدة 80 عاماً بتهم ارتكاب جرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية إبان حقبة الحرب الأهلية الدموية. وقد وصفتها منظمة العفو الدولية بأنها خطوة تاريخية في نضال الأمة المديد من أجل العدالة. ولكن بعد عشرة أيام فقط، وفي خطوة صادمة، تم إلغاء الحكم.

في الحقائق القليلة التالية، يتبيَّن لكم لماذا يتعين علينا مواصلة الضغوط من أجل إحقاق العدالة للضحايا.

جميع الصور © Jean-Marie Simon

في الفترة من عام 1960 إلى 1996 نشب نزاع مسلح داخلي دموي بين جيش غواتيمالا وجماعات حرب العصابات. وقد قُتل أو اختفى ما يربو على **200,000 رجل وامرأة وطفل** خلال الحرب التي دامت 36 عاماً، وكان معظمهم من السكان الأصليين.

تزعَّم الجنرال خوسيه إفرين ريوس مونت الحكومة العسكرية في البلاد في الفترة من مارس/آذار 1982 إلى أغسطس/آب 1983، التي مثَّلت **أشد الفترات دموية** في تاريخ النـزاع. وقد شُنت حملة قمعية عدوانية استهدفت كل من اعتُبر مؤيداً لجماعات حرب العصابات اليسارية.

انتهى النـزاع في عام 1996 بتوقيع اتفاقية سلام. وتعهدت الحكومة بالإفصاح عن الحقيقة بشأن ما حدث إبان حقبة العنف التي استمرت ثلاثة عقود. وفي عام 1999، توصلت «لجنة التوضيح التاريخي» برعاية الأمم المتحدة إلى نتيجة مفادها أن **دولة غواتيما مسؤولة عن 93 بالمئة من مجمل الانتهاكات**. وقالت اللجنة إن الدولة ارتكبت جرائم إبادة جماعية في إخيل زاكوالبا بشمال هويهوتيناغو، ومناطق رابينال في عامي 1981 و1982 على التوالي، حيث أُبيد 70 إلى 90 بالمئة من السكان هناك بكل بساطة.

هذه هي المرة الأولى التي **يُحاكم** فيها رئيس دولة غواتيمالي **بتهم ارتكاب جرائم إبادة جماعية**. وقد بدأت إجراءات الدعوى المرفوعة ضد ريوس مونت في عام 2011، ولكنها واجهت عقبات عدة، من بينها تقديم العديد من دعاوى الاستئناف الدستورية لمصلحته.

اتُهم ريوس مونت بأنه «**العقل المدبِّر**» لجرائم قتل 1,771 شخصاً والتهجير القسري لنحو 29,000 شخص، وإساءة المعاملة الجنسية لثماني نساء، وتعذيب ما لا يقل عن 14 شخصاً.

إلى اليمين: الفجر في كويتشي، غواتيمالا، في الثمانينيات من القرن المنصرم. ويشكل السكان الأصليون حوالي نصف عدد سكان البلاد. ويعتبر مجتمع غواتيمالا أحد المجتمعات الأكثر افتقاراً إلى المساواة في أمريكا اللاتينية. وتتسم البلاد بارتفاع معدلات الأمية. وكثيراً ما يقضي الأطفال نحبهم هنا في سن الرضاعة. كما يتفشى العنف والجريمة المنظمة على نطاق واسع.

هذه الصفحة من الأعلى: الجنرال خوسيه إيفران ريوس مونت في مؤتمره الصحفي الأخير بعد استيلائه على السلطة، القصر الوطني، مدينة غواتيمالا، 23 مارس/آذار 1982؛

الجيش يحتل سان ماتيو إكستتان، هويهوتيناغو، 1983؛

فتاة صغيرة أسرَها الجيش بعد تعرُّضها للقصف في كويتشي في الثمانينيات من القرن المنصرم.

في مارس/آذار 2012 اتُهم ريوس مونت بجرائم قتل 201 شخصاً في دوس إريس، بيتين في ديسمبر/كانون الأول 1982. ولم يتم تحديد موعد لعقد جلسة استماع للتهم الأخيرة. وفي 19 مارس/آذار 2013 بدأت **محاكمة** كل من **ريوس مونت** والجنرال موريسيو رودريغير سانشيز – مدير مخابراته الأسبق.

في 18 أبريل/نيسان، وبعد مثول أكثر من 100 شاهد وخبير، **أمر قاض في محكمة منفصلة بإلغاء المحاكمة وإعادتها إلى مرحلة ما قبل المحاكمة**. وقد رفضت المحكمة إلغاء المحاكمة وعلّقت الإجراءات إلى أن تُحل القضية في المحاكم الأعلى. وأخيراً استؤنفت المحاكمة في 30 أبريل/نيسان.

في 10 مايو/أيار 2013، وُجد ريوس مونت مذنباً بارتكاب جرائم إبادة جماعية وجرائم ضد الإنسانية، و**حُكم عليه بالسجن لمدة 80 عاماً**. وقد وصفت منظمة العفو الدولية ذلك الحكم بأنه خطوة مهمة إلى الأمام على طريق المحاسبة على انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتُكبت إبان حكم الديكتاتوريات العسكرية في أمريكا اللاتينية. وتضمّن النص الكامل للحكم الذي يقع في 718 صفحة تفاصيل حول تحمل ريوس مونت المسؤولية القيادية عن الجرائم التي ارتُكبت في إخيل أثناء وجوده في سدة الرئاسة ومنصب رئيس أركان القوات المسلحة في عامي 1982 و 1983. وقد وُجد رودريغيز سانشيز غير مذنب في التهمتين.

في 20 مايو/أيار 2013، وفي **ضربة قاصمة** للضحايا، ألغت المحكمة الدستورية في غواتيمالا الحكم الذي صدر على ريوس مونت مؤخراً. ولم يكن السند القانوني للحكم واضحاً. وقالت منظمة العفو الدولية إن المحكمة وضعت عقبات كأداء في طريق العدالة والمساءلة على حقبة سوداء في تاريخ غواتيمالا الحديث». وأُخرج ريوس مونت من السجن وأُعيد إلى الإقامة الجبرية في منزله بانتظار مواصلة المحاكمة والمزيد من دعاوى الاستئناف القانونية.

لا يزال الجيش الغواتيمالي يرفض إعطاء أية معلومات حول عمليات القتل والاختفاء القسري واستخدام الاغتصاب كسلاح في الحرب، وغير ذلك من الجرائم التي ارتُكبت إبان النزاع. ومن شأن ذلك أن يضع عبئاً ثقيلاً على العائلات والضحايا الذين ينشدون العدالة، أو الذين يحاولون العثور على أحبائهم المختفين.

وسنواصل دعمنا لهم من خلال ممارسة الضغوط من أجل تحقيق العدالة. ¶

للاطلاع على المزيد من المعلومات المتعلقة بعملنا بشأن غواتيمالا، أنظر الرابط: amnesty.org/en/region/guatemala

في الأعلى: أشخاص محتجزون في مركز اعتقال بعد أسْرهم من قبل الجيش في كويتشي، غواتيمالا، 1984.

في الوسط: مجموعة تدعم عائلات الأشخاص المختفين، تُدعى "مجموعة الدعم المتبادل»، تعقد مؤتمراً صحفياً في مدينة غواتيمالا، 1985.

في الأسفل: رجال الشرطة يقومون بحمل المحتجين خارج جامعة سان كارلوس بمدينة غواتيمالا.

All photos © Jean-Marie Simon

النشأة بدون أب

© Amnesty International (Photo: Cesar Balan)

© Private

نوزانين طفلة صغيرة من طاجيكستان تنشأ بدون أب؛ فقد قُبض على والدها عقب ولادتها مباشرة، وظل في السجن منذ ذلك الحين. وتُعتبر عائلتها من العائلات القليلة التي تتجرأ على الحديث عن التعذيب والمحاكمات الجائرة في البلاد.

كان عُمْر نوزانين أربعة أيام فقط عندما قُبض على والدها نسيم سليم زودا. ففي 11 سبتمبر/أيلول 2011، قبضت عليه الشرطة، بشكل عشوائي على ما يبدو، مع أربعة رجال آخرين في قريتهم خوجاي ألو، الواقعة في منطقة سُغد النائية بطاجيكستان، واتهمتهم بجريمة قتل موظف عسكري. وبعد يومين «اعترف» الرجال الخمسة، وهم جميعاً في العشرينيات من العمر، بارتكاب جريمة القتل تحت وطأة التعذيب على أيدي الشرطة بحسب ما ذُكر. وقد زار والد أحد الشباب مركز الشرطة وقال إنه سمع صراخ ابنه، فقال له الشرطي: «هذا ليس ابنك – وإنما صراخ أشخاص آخرين».

في حالة صدمة

قال والد نسيم لمنظمة العفو الدولية إنه عندما رأى ابنه «كان شخصاً غريباً تماماً، فقلت له: 'ماذا حدث لك يا نسيم؟' ولكنه لم يُجبني بالمرة، وبدا لي أنه في حالة صدمة».

وقد أشاح أول محام رأى المتهمين في 16 سبتمبر/أيلول 2011 بوجهه لأن إصاباتهم كانت رهيبة. وقال لوالديهم لاحقاً إن «أجساد» أولادهم بدت «كاللحمة المهروسة»، ونصحهم بالاتصال بمنظمات حقوق الإنسان، ولكن القاضي تجاهل جراح نسيم.

وفي 7 مارس/آذار 2012، عندما أصبح عُمر نوزانين ستة أشهر، حُكم على والدها والرجال الأربعة الآخرين بالسجن لمدة تتراوح بين 10 سنوات و12 سنة بتهمة التسبب «بأذى جسدي أفضى إلى الوفاة». وفي مايو/أيار 2012 أيّدت المحكمة العليا تلك الأحكام، ولا يزال الرجال الخمسة وراء القضبان. ولا يزال نسيم يقاسي من الإصابات التي لحقت به أثناء «الاستجواب» في سبتمبر/أيلول 2011.

محاكمة جائرة

تعتقد منظمة العفو الدولية أن التحقيق في حادثة القتل والأدلة المقدَّمة ضد الرجال الخمسة كانت مشوبة بمثالب خطيرة. فقد ذُكر أن الشرطة أساءت معاملة شاهدَيْن بهدف إرغامهما على تجريم الرجال الخمسة. وقال أحد الشهود إن موظفاً حكومياً محلياً عرض عليه رشوة كي يسحب شهادته ضد الأشخاص الذين يعتقد أنهم الجناة الحقيقيون.

كما أننا جميعاً نعتقد أن محاكمة أولئك الرجال كانت جائرة. ومن بين القضايا الأخرى أن المحكمة تجاهلت إثباتات وجود المتهمين في أماكن أخرى في وقت وقوع الجريمة، ومزاعم تقول إنه ربما تم الحصول على الأدلة تحت وطأة التعذيب وإساءة المعاملة.

التجرؤ على رفع الصوت

في هذه الأثناء تكبر نوزانين بدون وجود والدها معها، وستبلغ عامها الثاني في سبتمبر/أيلول، وهي تعيش مع والدتها وجدتها وجدها. وهم يقومون بالاهتمام بحديقتهم ورعاية بعضهم بعضا ويواصلون حياتهم العادية.

إن هذه الأسرة ليست سوى واحدة من أُسر عديدة تعرَّضت للتعذيب في طاجيكستان. ولكنها واحدة من الأُسر الاستثنائية القليلة التي تجرؤ على كتابة عرائض إلى السلطات وتتحدث علناً عما حدث لنسيم. ولا تزال هذه الأسرة تنشد العدالة لابنها على الرغم من عمليات الترهيب والمضايقة التي تتعرض لها من قبل الشرطة والضغوط التي تُمارس عليها من جانب أفراد العائلة الآخرين لحملها على التزام الصمت.

في الأعلى: تعيش موزانين مع والدتها وجدها وجدتها في جزء ناء من طاجيكستان. وقد تلقَّت مؤخراً كتب أطفال من أعضاء منظمة العفو الدولية في العالم، الذين أرسلوا طروداً لإظهار تضامنهم مع عائلات ضحايا التعذيب في منطقة وسط آسيا. في الأسفل: نسيم سليم زودا، والد موزانين.

بادر إلى التحرك الآن

أرسل رسالة من أجل مساعدة نسيم والأشخاص المتهمين معه على إحقاق العدالة. إن كافة المعلومات التي تحتاجها موجودة على الصفحتين 22-23.

© Amnesty International

1999-1995

ندعو، مع الدكتور أوسكار أرياس والدلاي لاما وغيرهما من الحائزين على جائزة نوبل للسلام ومنظمات غير حكومية، إلى وضع مدونة قواعد سلوك دولية بشأن عمليات نقل الأسلحة تكون ملزمة قانونياً. واستجابةً لتلك الدعوة **يوافق الاتحاد الأوروبي** على مدونة قواعد سلوك بشأن صادرات الأسلحة، مع معيار لحقوق الإنسان في عام 1998، ولكنه غير ملزم قانونياً. وعملنا مستمر في هذا الصدد.

1994-1993

تلتقي منظمة العفو الدولية مع عدد من المنظمات غير ال حكومية الصغيرة في المملكة المتحدة لصياغة ميثاق ملزم قانونياً **للحد من عمليات نقل الأسلحة الدولية**، بما يحترم حقوق الإنسان والقانون الدولي. ونحصل على مساعدة من محامين في جامعتيْ كامبريدج وإسيكس.

شواهد قبور ونظارات شمس:

بعد 20 عاماً من العمل الدؤوب أصبح لدينا **معاهدة لتجارة الأسلحة!**

النشرة الإخبارية تلقي نظرة على كيفية الوصول إلى هذه المرحلة وما ينتظرنا في المستقبل.

© Benoit Murraciole

1995

اللواء المتقاعد مجاهد علوم من باكستان، وبريان وود من منظمة العفو الدولية يساعدان على **فضح عمليات الاتجار بالأسلحة وإرسالها إلى مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية والفظائع في رواندا** بمنطقة البحيرات العظمى في أفريقيا. إن هذه الأهوال تساعدنا على توصيل رسالة إلى بلداننا مفادها أن تجارة الأسلحة خرجت عن السيطرة.

2005-2003

نقوم بنصب مئات شواهد القبور الخشبية على عشب مزيف في سائر أنحاء العالم، بما فيها ميدان الطرف الأغر في لندن بالمملكة المتحدة (أدناه)، لإطلاق **حملة الحد من الأسلحة من أجل وضع معاهدة عالمية لتجارة الأسلحة**، جنبا إلى جنب مع منظمة «أوكسفام» والشبكة الدولية بشأن الأسلحة الصغيرة (إيانسا). يزداد عدد الحكومات المؤيدة لفكرتنا من حفنة قليلة من الحكومات إلى أكثر من 50 حكومة. وتكون المملكة المتحدة أول عضو دائم في مجلس الأمن يؤيد الفكرة، إلى جانب الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وغيرها من الدول.

© Amnesty International

© Amnesty International

قصة حملة ناجحة

2006

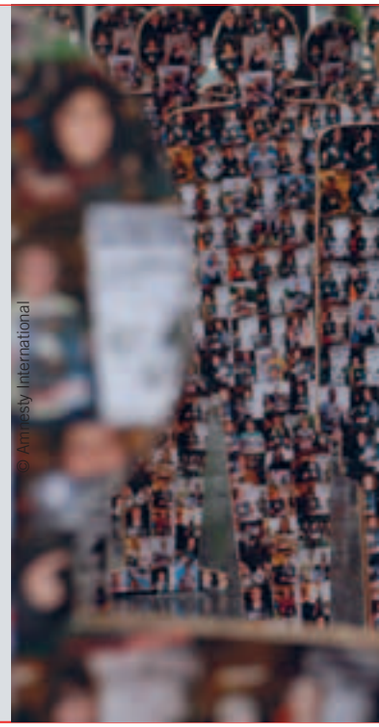
© Amnesty International

يرسل أكثر من 1000,000 شخص صورهم إلى عريضة «مليون وجه»، التي تطالب بوضع معاهدة عالمية لتجارة الأسلحة. يتم توجيه دعوة إلى يوليوس أريل لومرنيانغ، وهو أحد النشطاء الناجين من العنف المسلح في كينيا، للحضور إلى نيويورك لتسليم التواقيع إلى الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان. ويستخدم الفرع الهولندي لمنظمة العفو الدولية صور العريضة لخلق كولاج من الصور المقصوصة (إلى اليسار).

في ديسمبر/كانون الأول، **تصوّت 153 دولة لصالح** قرار يدعو إلى بدء العمل لوضع معاهدة دولية لتجارة الأسلحة تكون ملزمة قانونياً. ولا يصوّت ضد المعاهدة سوى دولة واحدة، هي الولايات المتحدة.

2009

© Control Arms

ندفع بالعملية إلى الأمام من خلال إبلاغ الحكومات بأن الوقت ينضب: **«العالم لا يستطيع انتظار»** معاهدة تجارة الأسلحة. وتعلن إدارة أوباما دعم الولايات المتحدة للمعاهدة، وتصوّت 153 دولة عضو في الأمم المتحدة لصالح البدء بإجراء مفاوضات رسمية في هذا الشأن في يوليو/تموز 2012.

2008

© Amnesty International

يلتقط النشطاء صوراً لأنفسهم وهم يرتدون نظارات شمس (أدناه) لتذكير الحكومات بالعمل بشفافية، وبأن **«العالم يراقب»** تقدمها في مجال تجارة الأسلحة.

2011-2010

© Amnesty International

بعد صدور قرار مفاجئ من قبل الأمم المتحدة في عام 2011 يمنع منظمات المجتمع المدني من المشاركة في المناقشات المهمة بشأن معاهدة تجارة الأسلحة، نقوم باحتجاج «القرود الحكيمة الثلاثة» الذين لا يرون الشر ولا يسمعون الشر ولا يتكلمون بالشر (إلى اليمين).

تنجح دعوتنا إلى وضع **«معاهدة مضادة للرصاص»**: ويتم تضمينها «قاعدة ذهبية» لحماية حقوق الإنسان، صاغتها منظمة العفو الدولية واللجنة الدولية للصليب الأحمر في مسودة المعاهدة.

© Control Arms

2010

لا أسلحة لارتكاب الفظائع!

يقوم آلاف النشطاء في أكثر من 65 بلداً بجمع 620,000 توقيع في غضون شهرين، للدعوة إلى تضمين القاعدة الذهبية قبل انعقاد مؤتمر معاهدة تجارة الأسلحة في نيويورك في يوليو/تموز. يوليوس أريل لومرنيانغ (في الوسط أدناه) يعود لمساعدتنا على تسليم العريضة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي-مون.

ويُختتم المؤتمر بوضع مسودة نص للمعاهدة، ولكن عدة دول – ومنها الصين وروسيا والولايات المتحدة – تطلب مزيداً من الوقت، ولا يتم اعتماد المعاهدة. ونبدأ بالتحضير للمرحلة التالية، ونأمل أن تكون الأخيرة.

أبريل 2013

أصبح لدينا معاهدة!
الجمعية العامة
للأمم المتحدة تصوِّت
بالأغلبية الساحقة
لصالح اعتماد معاهدة
تتضمن قاعدة ذهبية.

© UN Photo/Eskinder Debebe

مارس 2013

يُفتح المؤتمر الختامي للأمم المتحدة بشأن معاهدة تجارة الأسلحة في نيويورك في مارس/آذار. ويكتب نشطاء من سائر أنحاء العالم إلى سفارات الولايات المتحدة والرئيس أوباما رسائل يحثونه فيها على دعم المعاهدة. وتؤدي **جهود كسب التأييد المكثفة والضغوط الشعبية** إلى وضع معاهدة نهائية لتجارة الأسلحة تتضمن قاعدة ذهبية. ولكن إيران وكوريا الشمالية وسوريا توقف اعتماد النص بالإجماع.

© Amnesty International

يونيو 2013 وما بعده

في مطلع يونيو/حزيران، وفي **لحظة تاريخية أزفتْ بعد 20 عاماً من العمل الجاد** وكسب التأييد والحملات، تُوقِّع 73 دولة على معاهدة تجارة الأسلحة في الأمم المتحدة.

بالنسبة للنشطاء، فقد بدأت المرحلة التالية فعلاً: إننا **نواصل الضغط** على مختلف البلدان للانضمام إلى المعاهدة وجعلها قانونية (أي التصديق عليها). وستدخل معاهدة تجارة الأسلحة حيز النفاذ بعد التصديق عليها من قبل 50 دولة.

إن رسالتنا إلى الحكومات قوية وواضحة: **ما زال بإمكانكم البدء باستخدام القاعدة الذهبية**، بعدم السماح بنقل الأسلحة إذا كان هناك خطر حقيقي من استخدامها في انتهاك حقوق الإنسان!

© Amnesty International

بادر إلى التحرك الآن

ساعدْ في دفع بلدك إلى تطبيق القاعدة الذهبية والتصديق على المعاهدة. ابدأ عن طريق الاتصال بمكتب منظمة العفو الدولية في منطقتك، أو قم بزيارة bit.ly/controlarms

أفعال ثورية صغيرة في الأمم المتحدة

كيف تلفت النظر إلى رسالة حملتك في زحمة «البذلات» الرمادية في أروقة الأمم المتحدة؟ إن القواعد صارمة للغاية، ولكن وفد منظمة العفو الدولية كان بحاجة إلى إيجاد ثغرات خلاقة في الوقت الذي كان يناضل من أجل ضمان التوصل إلى معاهدة جديدة لتجارة الأسلحة. منسقة الحملات آرا مارسن نفال توضح بإعطاء النصائح التالية:

1 لا تقوموا بالحملة بطريقة مرئية: تجنبوا القيام بالحملة في نشاط عام أو معرض صور، ناهيك عن تركيب نظارة شمس عملاقة، كما فعلنا في عام 2008. فقد تم حظر ذلك في عام 2009. وبدلاً من ذلك، خلقنا ممراً إنسانياً بلوحات الإعلان، ووضعنا أشرطة لاصقة على أفواهنا احتجاجاً على صدور قرار يقضي بمنع المجتمع المدني من الدخول في حوار في عام 2010. وقد حضر عدد من المسؤولين الحكوميين كي يعربوا عن دعمهم لنا.

2 لا ترتدوا قمصاناً قطنية تحمل رسائل الحملة. لقد كانت قمصاننا القطنية غير واردة مع وجود رسائل تقول: «لا أسلحة لارتكاب الفظائع» و«أوقفوا الرصاص»، و«الحد من الأسلحة». ولكن أحداً لم يذكر أننا نرتدي دبابيس أو شريط يُستخدم لحمل شارات التعريف حول العنق. هذا ما كنا نرتديه – دبوس نظمة العفو الدولية أو شريط أصفر لامع كُتبت عليه رسالة تقول: «أنا أحمي حقوق الإنسان».

3 لا تستهدفوا أية دولة بالانتقادات دون غيرها، وخاصة باستخدام علَمها. وقد قمنا بالالتفاف حول هذه القاعدة كذلك، لأنها لا تأتي على ذكر ما يمكن أن يُقال في غرفة الصحافة بالأمم المتحدة. ولذا فإننا دعونا، في مارس/آذار 2013، الطاقم الصحفي التابع للأمم المتحدة إلى حضور فعالية إطلاق تقريرنا السنوي الذي يفضح عمليات نقل الأسلحة غير المسؤولة – وبشكل رئيسي من الصين وأوروبا الشرقية إلى ساحل العاج. وبعد يومين دُعينا للمشاركة في ندوة ضمن فعالية مع سفير ساحل العاج.

4 لا تتركوا وثائق على مكاتب المندوبين: ولكن هل تُعتبر البطاقة البريدية وثيقة؟ وماذا عن الوردة؟ لقد أنتجنا مع أصدقائنا في حملة الحد من الأسلحة سلسلة من البطاقات البريدية التي اقترحت لغة ملموسة للإشارة إلى حقوق الإنسان والعنف على أساس نوع الجنس في معاهدة تجارة الأسلحة. ومما أثار فضول العديد من الأشخاص بشكل كبير، أننا قدّمنا ورود زرقاء صغيرة مميزة كُتب عليها عبارة «لا تنساني» إلى نحو 40 مندوباً ممن أيّدوا علناً تضمين معيار محدد للنظر في العنف على أساس نوع الجنس قبل منح تراخيص الأسلحة. وبحلول نهاية مؤتمر يوليو/تموز 2012، بلغ عدد الدول التي دعمتنا 73 دولة.

5 لا ترتدوا سترات واقية من الرصاص: لقد دعونا إلى وضع «معاهدة مضادة للرصاص»، ولذا كان من المنطقي الحصول على سترات واقية أملاً في لفت بعض الاهتمام. ولكن لسوء الحظ، بدأ حراس الأمن في الأمم المتحدة بتطويقنا بشيء من الارتياب. فقد اعتقدوا أن السترات حقيقية وأننا ربما كنا نخطط لشن هجوم. وبعد مفاوضات مطوَّلة وافقنا على ارتدائها لفترة وجيزة بينما يحيط بنا طابور من حراس الأمن. ومن محاسن الصدف أن سُتراتهم كانت متطابقة مع سُتراتنا.

6 لا توقفوا طائرتكم المروحية العسكرية على عتبة الأمم المتحدة. مَن كان يمكن أن يتصور ذلك؟ لم نكتشف ذلك إلا قبل يوم من اعتزامنا استخدام نموذج طائرة مروحية عسكرية كخلفية للمقابلات مع وسائل الإعلام في مارس/آذار 2013. فقد قررنا بناء طائرة بأنفسنا لأن استخدام مثل تلك الأسلحة ليس منظَّماً بوضوح بموجب المعاهدة الجديدة، ولكن ذلك لم يكن مسموحاً به. ولذا وجدنا بسرعة سطح مبنى مطل على سماء منهاتن، ودعوْنا الصحفيين للصعود إليه وقمنا ببناء الطائرة فوقه مستخدمين الخشب الخفيف والزجاج الناعم؟

ثم نجحنا

لم يمض وقت طويل قبل الانتهاء من نص المعاهدة خلال بعض اللحظات المتوترة للغاية في المؤتمر الختامي لمعاهدة تجارة الأسلحة. وفي 2 أبريل/نيسان صوَّتت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة لصالح اعتماد معاهدة تتضمن نصوصاً قوية لحماية حقوق الإنسان. إن عملنا الدؤوب على مدى 20 عاماً، بالإضافة إلى أفعال ثورية صغرى عديدة قد أثمرت أخيراً – لقد نجحنا.

للاطلاع على المزيد بشأن عملنا في مجال معاهدة تجارة الأسلحة، يرجى زيارة: bit.ly/controlarms

جميع الصور © Mark Seton CC ما عدا الوسطى © Amnesty International

«قالوا لي إنني سأكون

أشخاص يتعرضون للخطر في رحلتهم إلى حدود البلدان الأوروبية، يُردُّون على أعقابهم ويُحتجزون. وقد سمع فريق من منظمة العفو الدولية قصص المهاجرين على أراضي جزيرة ليسفوس اليونانية، وأجرى مقابلات مع السكان المحليين الذين يبذلون قصارى جهدهم لمساعدة المهاجرين. بقلم نعومي ويستلاند من فرع المملكة المتحدة لمنظمة العفو الدولية

«حراً»

© Giorgos Moutafis

يبدو أحمد مسكوناً بالخوف وهو يجلس في زاوية السرير في إحدى زنازن الشرطة المظلمة والرطبة. وقد مرَّ على احتجازه نحو أسبوع. عيناه حمراوان من كثرة البكاء وتنقّلان نظراتهما بحثاً عن شيء تركزان عليه. ولكن الزنزانة لا تحتوي على أشياء تُذكر سوى ثمانية أسرَّة بفرشات قذرة وكومة من أكياس النوم. الجدران عارية باستثناء بضع كلمات مخربشة فوق أحد الأسرة: كلمة «الله» باللغة العربية بحبر باهت، كُتبت فوق كلمات أخرى: «شكراً لكم أصدقائي الصوماليين والأفغان».

زنازن كالأقبية

إن تلك الكلمات دليل على أن هذه الزنازن التي تشبه الأقبية والمصمَّمة لاستيعاب المجرمين المشتبه بهم، تُستخدم حالياً كمركز اعتقال للمهاجرين. فلا توجد فيها فسحة للمشي ولا لفعل شيء، ولا يدخلها سوى القليل من ضوء الشمس، وليس لها فضاء خارجي. إنها غير صالحة لإيواء البشر بتاتاً.

أنا في مركز الشرطة في جزيرة ليسفوس اليونانية مع مسؤول الحملات الخاصة باليونان وقبرص جورجوس كوزموبولوس والباحثة في شؤون الهجرة إريم أرف. ويحدونا الأمل في أن يحدّثنا بعض اللاجئين والمهاجرين المحتجزين هنا عن تجاربهم فيما يتعلق بمحاولة الوصول إلى الاتحاد الأوروبي. إننا نحاول تركيب صورة للوضع ككل على الحدود اليونانية مع تركيا.

وعندما سمع الحراس لأحمد بالخروج من الزنزانة للتحدث إلينا، علمنا أنه لاجئ فار من سوريا وعمره 21 عاماً. ومن الواضح أنه مصاب بصدمة. وتغرورق عيناه بالدموع عندما يقول لنا إن والدته قُتلت في الحرب الأهلية في ديسمبر/كانون الأول الماضي. ولأن والده متوفٍ وشقيقته تدرس في الخارج، فقد دفع آلاف الدولارات إلى أحد المهربين كي ينقله من تركيا عبر بحر إيجه إلى اليونان، أملاً في السلامة والحياة الأفضل.

«في تركيا قالوا لي إنني سأكون حراً في اليونان. ولكنني عندما وصلت إلى هنا وُضعت في السجن».

ركوب مخاطر أكبر

أحمد واحد من عشرات آلاف الأشخاص الذين يحاولون نشدان السلامة والأمان في أوروبا عبر اليونان في كل عام. كما أن العديد من هؤلاء الذين يصلون بالقوارب إلى جزر مثل ليسفوس وتشيوس فرُّوا من أتون النزاعات في سوريا أو أفغانستان أو العراق أو الصومال.

وتقول إريم إن أحداً لا يعرف بالضبط عدد الأشخاص الذين يسلكون الطريق الخطر في عباب البحر. بيد أن إحصاءات الشرطة تُظهر أن الأعداد تزايدت منذ تشديد المراقبة والقيود على المعابر البرية على طول نهر إيفروس على الحدود اليونانية مع تركيا في العام الماضي.

وتضيف إريم قائلة: «إن الأشخاص الذين يفرون من جحيم الحرب والفقر أخذوا يركبون مخاطر أكبر في سبيل الوصول إلى أوروبا. إذ أن الطرق أصبحت أشد خطورة، ولذا فإن العديد من الأشخاص يفقدون حياتهم على الطريق».

سمعنا قصصاً عن المعابر المخيفة في ليالي البرد القارس. فقد وصفت لنا امرأة كيف سقطت في البحر، ولم تكن تتقن السباحة، وظلت أمواج البحر تجرفها بعيداً عن القارب، حتى خاطر أحد زملائها المهاجرين بحياته كي ينقذها. وأخبرتنا امرأة أخرى أن ابنتها البالغة من العمر أربع سنوات سقطت في البحر أثناء الفوضى التي عمَّت القارب عندما اعترض حرس السواحل قاربهم المطاطي الصغير. ولكن الطفلة نجتْ لحسن الحظ.

لقد كانتا محظوظتيْن بشكل لا يُصدق. ففي مارس/آذار غرق ستة سوريين عندما واجه قاربهم بعض الصعوبات، وكان من بينهم امرأة حامل في السابعة عشرة من العمر، وأم مع أطفالها الصغار. وفي ديسمبر/كانون الأول من العام الماضي انقلب أحد القوارب وغرق 27 لاجئاً، معظمهم أفغان، بالقرب من شاطئ مايتلين عاصمة ليسفوس. ولم ينج منهم إلا صبي في السادسة عشرة من العمر. بيد أن الذين ينجحون في الوصول،

بعض الحقائق حول المهاجرين في أوروبا واليونان

- لقي نحو 18,000 رجل وامرأة وطفل حتفهم وهم يحاولون دخول أوروبا منذ عام 1988.
- يمكن احتجاز المهاجرين لمدد تصل إلى 18 شهراً بموجب قانون الاتحاد الأوروبي، حتى لو لم يكونوا قد ارتكبوا أية جريمة.
- لا يوجد في اليونان نظام لجوء عادل وفعال، كما قالت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في عام 2011.
- قضت المحكمة بأن أوضاع الاعتقال التي يعيشها طالبو اللجوء في اليونان وصلت إلى حد المعاملة المهينة واللاإنسانية.
- يمكن احتجاز الأطفال الذين يصلون وحدهم إلى اليونان لعدة أشهر إلى حين إيجاد مكان أكثر ملاءمة لهم.

© Giorgos Moutafis

الصفحة السابقة: مهاجرون يحاولون ركوب قارب تابع لخفر السواحل اليوناني عقب إيقافهم من قبل دورية ليلية.
في الأعلى: رجل اصطناعية جرفتها الأمواج على شواطئ ليسفوس. وهي بمثابة شاهد على مئات الأشخاص الذين غرقوا في بحر إيجه وهم في طريقهم إلى البحث عن مستقبل أفضل في أوروبا.

مثل أحمد، يواجهون معاملة مرعبة. فقد سمعنا قصصاً حول احتجاز أطفال ومعوقين في زنازن قذرة مكتظة. أما الذين لا يتم احتجازهم فإنهم يُتركون ليناموا في الشوارع. ويسمع موظفو منظمة العفو الدولية أثناء زياراتهم العديد من القصص البائسة. فيقول جورجوس في هذا الصدد: «إنه يصعب التعامل مع ما تسمعه وتراه في بعض الحالات، ولكنك يجب أن تحافظ على هدوئك للوقوف على الحقائق وتحديد المشكلة ومعرفة ما ينبغي تغييره».

مجتمع يتنادى

بيد أن ثمة ضوء في هذا الجانب المظلم من اليونان. فمن خلال مشروع مجتمعي، عمد سكان ليسفوس إلى فتح مخيم للأطفال غير مستعمل بغية توفير ملجأ آمن للاجئين والمهاجرين في شاليهات خشبية. وتتناوب نحو مئة عائلة في مايتيلين لطبخ الطعام للمقيمين في تلك الشاليهات. ويوجد ملعب لكرة القدم وملعب للأطفال ومساحات واسعة للتجوال بين أشجار الغوش الفضية.

وكان المشروع قد أُنشئ أصلاً لمساعدة السكان المحليين الذين أصبحوا مشردين نتيجة للأزمة المالية. ولكن المنظمين سرعان ما أدركوا أن هناك آخرين بين ظهرانيهم بحاجة إلى مساعدة أيضاً. وقالت لي المتطوعة إيفي لاتسودي، وهي تقودني في جولة على أنحاء المكان: «في نوفمبر/تشرين الثاني من العام الماضي كان هناك العديد من اللاجئين في الشوارع، وكان الطقس سيئاً إلى حد أن السلطات سمحت لنا بفتح هذا المكان».

وأضافت المتطوعة تقول: «لكن كل شيء يعتمد على المتطوعين. فقد طلبنا دعماً من البلدية والوزارة المسؤولة عن الهجرة. وسيكون ذلك مفيداً للسكان المحليين الذين يرغبون في تقديم العون ولكنهم يعيشون في أزمة كذلك، ولكننا لم نحصل على شيء».

حياة أفضل؟

يُعرب العديد من اللاجئين والمهاجرين الذين نقابلهم عن امتنانهم لأولئك الذين يزوّدونهم بالطعام والمأوى. ولكنهم جميعاً يشعرون بأنهم عالقون في ليسفوس، ويتوقون إلى السفر إلى أثينا.

كما أنهم يشعرون بالإحباط بسبب التأخير غير المفهوم في عملية إصدار الوثائق التي تسمح لهم بالمغادرة. وهم يعتقدون أن الأمور قد تتحسن في أثينا.

ولكن الواقع مختلف تماماً للأسف. فالمهاجرون في العاصمة اليونانية يتعرضون للاعتداءات العنصرية على نحو متزايد. وقد اكتسبت أحزاب اليمين المتطرف، من قبيل حزب «الفجر الذهبي»، دعماً من الجمهور في خضم الأزمة الاقتصادية الخانقة. ويتعرض المهاجرون لخطر إيقافهم من قبل الشرطة في حملات «تنظيف» وزجهم في مراكز اعتقال قذرة. وقد أمضى العديد من الأشخاص الذين تحدثنا معهم في وقت لاحق في أثينا عدة أشهر، وصلت إلى سنة، خلف القضبان.

إن العديد من الناس في اليونان اليوم يشعرون بالرعب من الطريقة التي تعامل بها السلطات هؤلاء المهاجرين ومن ارتفاع وتيرة العنصرية وكراهية الأجانب. وبالنسبة لأشخاص كالمتطوعين في جزيرة ليسفوس وآلاف الناس الذين احتجوا على العنف العنصري في أثينا في وقت مبكر من هذا العام، فإن شعلة المفهوم الإغريقي القديم «فيلوكسينيا» – أي اللطف مع الغرباء – لا تزال مضيئة. أما بالنسبة لآخرين، مثل أحمد، فإنها تخفت وتتحول إلى مجرد رفّة.

بادر إلى التحرك الآن

ساعدنا في الضغط من أجل التغيير. واقرأ تقريرنا الجديد على الرابط: whenyoudontexist.eu

في الأعلى: لاجئون أفغان يلعبون كرة السلة في مخيم مخصص للأطفال لقضاء العطلات في ليسفوس. ويقوم المجتمع المحلي بإيواء اللاجئين والمهاجرين البائسين في المخيم، حيث يتناوبون على طهي الطعام لهم، أبريل/نيسان 2013.
في الوسط: غسيل يجفّ بينما ينتظر المهاجرون الحصول على الأوراق اللازمة لمواصلة رحلتهم إلى أوروبا.
إلى اليسار: مهاجرون في الميدان الرئيسي، ميتلين، ليسفوس، اليونان، أبريل/نيسان 2013.

© Private

© Amnesty International

© Amnesty International

© Amnesty International (photo: Naomi Westland)

«بدأت نضالي من أجل وضع حد لإراقة الدماء والدموع في بلدي»

جدَّة كردية تواجه حكماً بالسجن لمدة ست سنوات في تركيا لأنها تخطب في التجمعات السلمية. ساعدْنا في العمل من أجل إلغاء الحكم.

«لقد دأبتُ على الانخراط في النضال من أجل السلام فقط». هذا ما قالته سلطانة أتشيبوكا، البالغة من العمر 64 عاماً (أعلى اليسار مع ابنتها)، وهي امرأة كردية وجدَّة لستة أطفال. و«أمنيتي الوحيدة هي ألا تعاني أية أمرأة في العالم، وألا يُنتزع منا أطفالنا – فلذات أكبادنا وأرواحنا – ويُقتَلون».

سلطانة المتحدرة أصلاً من ماردين الواقعة في جنوب شرق تركيا، عضو وناشطة في منظمة «أمهات من أجل السلام»، وهي منظمة للنساء اللاتي لقي أطفالهن حتفهم أو اعتُقلوا إبان النزاع الذي دام عقوداً بين الجيش التركي والجماعة المسلحة المحظورة «حزب العمال الكردستاني».

وقد بدأت في الآونة الأخيرة مفاوضات سلام بين الحكومة وحزب العمال الكردستاني، الذي يطالب بالاعتراف بأكراد تركيا وإقامة حكم ذاتي في المناطق ذات الأغلبية الكردية.

«نريد السلام»

شاركت سلطانة في ست مظاهرات سلمية في إزمير خلال الفترة من يناير/كانون الثاني 2006 ومارس/آذار 2008. وفي إحدى الفعاليات ألقت كلمة عاطفية دعت فيها إلى وضع حد للنزاع بين الجيش التركي وحزب العمال الكردستاني، وقالت فيها:

«إن ألم الأمهات التركيات والكرديات هو نفسه. ولا نريد لهؤلاء الأمهات أن يبكين أحبتهن بعد اليوم. إننا نريد السلام».

وأثارت كلماتها حنق السلطات، وفي يونيو/حزيران 2010 أُدينت بتهمة الانتماء إلى منظمة إرهابية. كما اتُهمت بنشر دعاية إرهابية، بما في ذلك ترديد شعارات من قبيل: «عاش السلام، عاش أوجلان، والنساء يردن السلام وليس القتال».

وقد استند قرار المحكمة بإدانة سلطانة إلى أنشطتها باسم منظمة «أمهات من أجل السلام». وادعت بأن هذه الجماعة مرتبطة بحزب العمال الكردستاني بدون إبراز أدلة مثبتة.

وعندما صدر الحكم تحطمت سلطانة وعائلتها من هوله، وعلَّقت قائلة: «جلستُ من ابنتي وبكينا. قبَّلت جميع أطفالي وأحفادي واحداً واحداً كي استمدَّ بعض القوة المعنوية منهم.

نشر الدعاية

إن حالة سلطانة ما هي إلا واحد من أمثلة عديدة على استخدام الدولة قوانين مكافحة الإرهاب لخنق الآراء المعارضة فيما يتعلق بحقوق الأكراد والسياسة. وتستخدم السلطات التركية على نحو متزايد الكلمات السياسية والكتابات والمشاركة في المظاهرات كأدلة ضد النشطاء والصحفيين والمحامين وغيرهم.

وإن هذه المحاكمات تمثل إحدى المشكلات العويصة والمستحكمة لحقوق الإنسان في تركيا اليوم.

ولا تزال قضية سلطانة منظورة أمام محكمة الاستئناف العليا ولم يتم البت بها. وقالت سلطانة: «لقد بدأت نضالاً من أجل وضع حد لإراقة الدماء والدموع في بلادي. وأعتقد أنني إذا ذهبت إلى السجن، فلن أخرج منه على قيد الحياة».

بادرْ إلى التحرك الآن

ساعدْنا في العمل على إبقاء سلطانة خارج السجن من خلال كتابة مناشدات إلى السلطات التركية. ونشير إلى أن المناشدة العالمية المتعلقة بها تحتوي على كل ما تحتاجه من معلومات.

«بينوشيه وصمة عار في جبين البلاد والعالم»

© José Zalaquett

لقد حوَّل الانقلاب العسكري الذي وقع في شيلي في عام 1973 خوسيه زلاكويت إلى ناشط حقوقي. وبعد مرور أربعين عاماً تحدَّث إلى النشرة الإخبارية الدولية حول تلك الأوقات المضطربة وحول اعتقاله ونفيه والطريق الطويل نحو إحقاق العدالة لآلاف الأشخاص الذين قُتلوا وعُذبوا واختفوا إبان حكم الجنرال أوغستو بينوشيه.

كيف كان شعوركم في شيلي عندما وقع الانقلاب؟

كنا نرى أن الانقلاب قادم قبل وقوعه. كان الوضع أشبه بمأساة إغريقية، حيث كان الجميع يعلم ما ستنتهي إليه الأمور، ولكنهم ظلوا بانتظار تكشُّف المؤامرة. ولكننا لم نعتقد أبداً أن الأمور ستسوء إلى الحد الذي آلت إليه. لم نستطع التنبؤ بعمليات القتل والاختفاء: فقد اختفى 3200 شخص أو قُتلوا. ومن الصعب إحصاء عدد الذين تعرضوا للتعذيب بدقة، ولكننا نعرف أنهم يُعدُّون بعشرات الآلاف.

بدأوا عبر الصحافة والإذاعة بالطلب من أشخاص معينين تسليم أنفسهم. وكان اسم رئيسي في القائمة الأولى للمطلوبين. واعتقدتُ أنني سأكون في القائمة الثانية، فتواريتُ عن الأنظار مع زوجتي الأولى وابنتيَّ في منـزل صديق في الضواحي.

وفرضوا على البلاد حظر تجوال دام 12 سنة. وكانت هناك عمليات حظر تجوال تبدأ في منتصف الليل وتنتهي في السادسة صباحاً، وإذا خرجتَ إلى الشوارع خلال تلك الفترة، يمكن أن تتعرض لإطلاق النار.

كيفَ انخرطتَ في الدفاع عن حقوق الإنسان؟

كنتُ أدرِّس القانون في الجامعة الكاثوليكية في وقت الانقلاب، وقد اعتُقل العديد من أصدقائي أو اختفوا. ولجأت اليَّ عائلاتهم وطلبت مني المساعدة، ولكن ماذا بوسعي أن أفعل لهم باستثناء الذهاب إليهم عندما كانوا محشورين في الستاد الوطني لكرة القدم، حاملاً بعض الطعام والملابس، ويحدوني الأمل في أن تصل إلى المحتجزين هناك. ولكن يجب أن يعرف الناس أن ثمة محامياً معنياً بقضيتهم، فهذا أمر يمدُّهم بشيء من السكينة، إذ يعلم أنه بذل كل ما في وسعه من أجل أحبائه.

ثم طُلب مني التدخل لمصلحة شخص يواجه حكم الإعدام في مدينة بويرتو مونت، الواقعة في جنوب شيلي. وفكرتُ بأنني بحاجة إلى حماية في تلك الرحلة. ومع أنني لست متديناً، فقد راجعتُ المطارنة، وحمَّلوني رسالة إلى مطران بويرتو مونت، وأخبروني بوجود خطط لإنشاء ما بات يُعرف فيما بعد باسم «اللجنة من أجل السلام» التي أنشأتها الكنائس المسيحية وممثلو اليهود، والتي قدمت مساعدة قانونية وغيرها من المساعدات إلى الضحايا وعائلاتهم حتى ديسمبر/كانون الأول 1975.

كيف تمكنتَ من العمل كمحام وكناشط في مجال حقوق الإنسان؟

احتُجز نحو 18,000 شخص في الستاد الوطني في سنتياغو، هذا فقط لإعطائكم فكرة عن حجم الموجة الأولى من الاعتقالات. وقد تصرفنا كما كنا نفعل دائماً، من حيث نشدان العدالة عن طريق القانون، لكننا استخدمنا كذلك إجراءات قانونية لجمع المعلومات [حول أماكن وجود المعتقلين]. في

© Julio Etchart

جنود في استعراض عسكري إبان حقبة بينوشيه في شيلي.

البداية كنا خمسة أو ستة أعضاء في لجنة السلام. وبحلول عام 1974 أصبحنا 150 عضواً. وحصلنا على تمويل غير محدود من مجلس الكنائس العالمي في جنيف، الذي تلقّى تبرعات من سائر أنحاء العالم. لم يرقْ للمحكمة ما كنا نقوم به، وكان يجب أن تكون حذرين للغاية، بيد أننا حظينا بحماية الكنيسة: فقد كان أحد الكرادلة منخرطاً في القضية وكان هذا في غاية الأهمية.

ماذا حدث عندما قُبض عليك؟

في الساعة الواحدة والنصف من أحد أيام نوفمبر/ تشرين الثاني 1975 سمعت طرقاً على الباب – وكنت أعرف أن الطارق في ذلك الوقت من الليل لا يمكن أن يكون صديقاً. سألتُهم عما إذا كان بإمكاني إحضار بطانية، فقالوا: «إنها فكرة جيدة». قلت لزوجتي ألا تقلق، وتناولتُ حبة فاليوم من حقيبة الإسعاف الأولي كي تكون أعصابي هادئة في حالة استجوابي، ثم اقتادوني بعيداً.

في ذلك الأسبوع قبضوا على 22 عضواً في لجنتنا لأنهم اكتشفوا أن لدينا شبكة في السفارات لمساعدة الأشخاص في الحصول على لجوء، وكانت اللجنة تساعد الأشخاص الذين تعرَّضوا للتعذيب.

كان هناك ثلاثة أنواع من مراكز الاعتقال: المراكز التي كان يتعرض فيها الأشخاص للتعذيب، وربما للقتل – وأنالم أُجرّب ذلك النوع؛ والمراكز التي كان يُعتقل فيها الأشخاص بمعزل عن العالم الخارجي، إما بعد القبض عليهم مباشرة – كما حصل معي – أو بعد التعذيب إلى حين التعافي من آثاره، وهي المراكز التي انتهى إليها معظم المعتقلين؛ أما النوع الثالث فهي المعسكرات التي كان يُسمح فيها للأقارب بزيارة المعتقلين مرة في الأسبوع.

في المرة الأولى احتُجزتُ لمدة شهرين. وقد اعتقدوا أن الرسالة وصلتني ولن أعود إلى ذلك العمل. وفي المرة الثانية احتُجزت لمدة 13 يوماً في أبريل/ نيسان 1976 لأنني رفضتُ مغادرة البلاد طوعاً.

ماذا حدث بعد إرسالك إلى المنفى؟

أرسلوني إلى فرنسا، وبعد ثمانية أشهر ذهبتُ إلى الولايات المتحدة، حيث انضممتُ إلى منظمة العفو الدولية، وقد انتُخبتُ عضواً في المجلس الإداري لفرع المنظمة في الولايات المتحدة، وفي عام 1979 انتُخبت عضواً في اللجنة التنفيذية الدولية. ولا أزال عضواً في المنظمة حتى اليوم.

قمنا بتنظيم اعتصامات وإضرابات عن الطعام، وحاولنا كسب تأييد أعضاء مجلسي النواب والشيوخ، ونشرنا مقالات في الصحافة... وبعد مرور 10 سنوات قال الجيش إن بإمكاني العودة إلى شيلي. وقبل ذلك كانوا قد سمحوا لي بالعودة إلى البلاد في أعياد الميلاد لمدة أسبوعين أو ثلاثة كبادرة «إنسانية».

ما الذي أُنجز من حيث إحقاق العدالة للضحايا باعتقادك؟ وما الذي لم يتحقق بعد؟

أعتقد أن الأرجنتين وشيلي ذهبتا إلى النقطة الأبعد بين البلدان الأربعين التي سارت على طريق العدالة الانتقالية في العالم.

ففي شيلي أُنشئت لجنتان للحقيقة. وقد عملتُ مع اللجنة التي ركّزت على الأشخاص الذين لقوا حتفهم أو اختفوا. كما أُنشئت لجنة أخرى لاحقاً تُعنى بقضيتي السجن السياسي والتعذيب. وقد تحقق تقدم كبير في موضوع جبر الضرر.

أما بالنسبة للعدالة، فقد أُحرز بعض التقدم. حيث قضى، أو يقضي حالياً، نحو 160 شخصاً أحكاماً بالسجن، ويخضع مئات آخرون لإجراءات قضائية.

واليوم، بات بينوشيه من ذكريات الماضي. فقد كان الوجه العلني للطغمة العسكرية التي حكمت البلاد لمدة 17 عاماً، ولكنه الآن يمثل ذكرى سيئة ووصمة عار في جبين البلاد والعالم.

بادر إلى التحرك الآن

وقّع على عريضتنا التي تطلب من السلطات الشيلية حماية حقوق الإنسان، بما في ذلك عن طريق إلغاء قانون العفو لعام 1978، الذي منح عفواً عن أشخاص انتهكوا حقوق الإنسان. أنظر:
bit.ly/chilepetition

مناشدات عالمية

بادروا بالتحرك من أجل أفراد معرضين للخطر

تُصدر منظمة العفو الدولية مناشدات عالمية للدفاع عن أشخاص معرضين لانتهاكات لحقوقهم الإنسانية، أو عانوا مثل هذه الانتهاكات. وكل مناشدة تتضمن كل ما تحتاجون للمطالبة بالتغيير أو للإعراب عن دعمكم.

أخبار سارة وتحديثات

تركيا

إلغاء الحكم بحق أحد المعترضين على أداء الخدمة العسكرية الإجبارية بدافع من الضمير

خليل سافدا مُدافع عن حقوق الإنسان ورافض لأداء الخدمة العسكرية الإجبارية بدافع من الضمير (غرضت حالته في مناشدة عالمية في النشرة الإخبارية الدولية (يناير/كانون الثاني – فبراير/شباط). وفي 11 فبراير/شباط 2013 ألغت محكمة الاستئناف العليا الحكم الصادر عليه بتهمة «تشجيع الجمهور على رفض الخدمة العسكرية» المتعلق بكلمة ألقاها في عام 2010 دعماً لزميله المعترض على الخدمة العسكرية الإجبارية بدافع من الضمير إنفير أيدمير. كما أوصت المحكمة بتعليق القضية شريطة ألا يُدان بالجريمة نفسها خلال ثلاث سنوات.

ومن المقرر أن يحضر خليل سافدا جلسة الاستماع الأولى في قضية منفصلة مرفوعة ضده في اسطنبول في 18 يوليو/تموز 2013، وتتصل كذلك بحملته ضد أداء الخدمة العسكرية الإجبارية. ولا تزال منظمة العفو الدولية تقوم بحملة ضد محاكمة خليل سافدا وسجنه بسبب ممارسته السلمية لحقه في حرية التعبير.

بابوا نيو غينيا

إطلاق سراح امرأة متَّهمة بممارسة السحر والشعوذة

في مايو/أيار وبعد تدخل السلطات، أُطلق سراح امرأة مصابة بجروح بالغة، كانت قد اتُهمت بممارسة الشعوذة واحتُجزت مع ابنتيها رغماً عن إرادتهن من قبل أفراد المجتمع المحلي في لوبيل بمنطقة باتا في جنوب بوغانيفيل. وظللن عالقات لعدة أسابيع.

واستجابةً لضغوط دولية، أرسلت الشرطة المحلية في بوغانيفيل أخيراً بعض كبار الضباط للتفاوض من أجل إطلاق سراح النساء الثلاث. وما فتئت منظمة العفو الدولية تعمل من أجل فضح العنف الذي يُرتكب ضد النساء في بابوا نيو غينيا بذريعة ممارسة السحر (أنظر «شراب سام»، النشرة الإخبارية مايو/أيار – يونيو/حزيران 2013).

في أبريل/نيسان أعلن رئيس الوزراء في بابوا نيو غينيا عزمه على إلغاء قانون مكافحة الشعوذة، الذي يتيح للأشخاص استخدام الاتهامات المتعلقة بالشعوذة كعامل مخفِّف في أفعال الاعتداء أو القتل. وفي 28 مايو/أيار 2013 ألغى البرلمان قانون مكافحة الشعوذة. بيد أنه أقرَّ قوانين جديدة لإعادة تطبيق عقوبة الإعدام على جرائم قتل مرتبطة بالشعوذة وغيرها من الجرائم.

الكاميرون
جان-كلود روجر مبيدي

طالب لا يزال عرضة للخطر

© Private

في 28 أبريل/نيسان 2011 حُكم بالسجن لمدة ثلاث سنوات على الطالب جان-كلود روجر مبيدي بتهمة ممارسة الجنسية المثلية ومحاولة ممارسة الجنسية المثلية»، وهي تُعد جريمة جنائية بموجب قانون العقوبات الكاميروني، ويعاقب عليها بالسجن لمدة تتراوح بين ستة أشهر إلى خمس سنوات مع غرامة تصل إلى 350 دولاراً أمريكياً. ورأى أفراد جهاز الأمن الذين قبضوا عليه رسائل نصية قصيرة من جان-كلود روجر مبيدي إلى أحد معارفه الذكور. إن منظمة العفو الدولية تعتبره سجين رأي، احتُجز بسبب ميوله الجنسية الحقيقية أو المتصوَّرة.

في 2 مارس/آذار 2011 ألقى أفراد جهاز الأمن التابع لوزارة الدفاع القبض على جان-كلود مبيدي واحتُجز في مركز الاعتقال «دو لاك» التابع لقوات الدرك في ياوندي لعدة أيام قبل توجيه تهم رسمية له. ثم نُقل إلى سجن كونديغوي المركزي المكتظ بالنزلاء، والذي يفتقر إلى التمديدات الصحية والمواد الغذائية الكافية.

في 3 مايو/أيار 2011 قدم محامي جان – كلود دعوى استئناف الحكم، ولكن تم تأخير الإجراءات. وبعد إطلاق سراحه بشروط في 16 يوليو/تموز 2012 قبل إصدار الحكم بشأن الاستئناف، تعرَّض جان-كلود لاعتداء على أيدي أربعة رجال مجهولي الهوية خارج حرم جامعة ياوندي في 15 ديسمبر/كانون الأول 2012. وبعد يومين أيدت محكمة الاستئناف في ياوندي ذلك الحكم.

وخشية القبض عليه مجدداً وإرغامه على قضاء ما تبقى من مدة الحكم، توارى جان-كلود مبيدي عن الأنظار، بانتظار تقديم استئناف ضد قرار محكمة الاستئناف في ياوندي.

يرجى كتابة مناشدات تدعو السلطات الكاميرونية إلى إلغاء الحكم الصادر بحق جان-كلود روجر مبيدي، وحثها على عدم اعتقاله مجدداً وضمان حمايته من الاعتداءات الجسدية والنفسية من قبل أفراد قوات الأمن الحكومية أو أفراد الجمهور. تُرسل المناشدات إلى:

His Excellency Paul Biya
President of the Republic of Cameroon
Office of the President
P.O. Box 100, Yaoundé, Cameroon
Fax: +237 222 0870
Email: cellcom@prc.cm
Salutation: Your Excellency

شاهد فيلم فيديو على: bit.ly/jean-claude-mbede

لاوس
ثونغباسيوث كيواكون وسنغ-ألون فنغفانه

طالبان محتجزان يقضيان حكمين بالسجن مدة طويلة

© Private

يقضي ناشطان سابقان من الطلبة أحكاماً بالسجن لمدة 20 عاماً في لاوس بسبب محاولة عرض ملصقات تدعو إلى إجراء تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية في البلاد. وكان ثونغباسيوث كيواكون وسنغ-ألون فنغفانه من بين 30 شخصاً ينتمون إلى «الحركة الطلابية من أجل الديمقراطية في لاوس»، ممن مُنعوا من عرض ملصقات ثم قُبض عليهم في أكتوبر/تشرين الأول 1999.

ويُحتجز الرجلان في سجن سامكهي في فينتيان، وهو مركز الاعتقال الرئيسي في لاوس. وتتسم أوضاع السجن بالقسوة ورداءة مستوى الرعاية الطبية والغذاء. ويتفشى التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة. ويُذكر أن السجناء يُكلَّفون بمهمات يستحيل إنجازها ويعاقبون بشدة إذا لم يتمكنوا من القيام بها.

ووفقاً لوسائل الإعلام الرسمية، فإن لجنة التوجيه الوطنية لحقوق الإنسان أُنشئت من أجل «تحفيز حكومة لاوس على بذل جهود لتعزيز وحماية حقوق الإنسان»، الأمر الذي يتيح فرصة جيدة للتوعية بقضيتي الرجلين.

يرجى كتابة مناشدات إلى رئيس اللجنة، تدعو السلطات إلى إطلاق سراح ثونغباسيوث وسنغ-ألون فوراً وبلا قيد أو شرط؛ وتحث رئيس اللجنة على ضمان معاملة السجينين الباقيين معاملة إنسانية إلى أن يتم إطلاق سراحهما، والسماح لهما بتلقي زيارات عائلية والحصول على الرعاية الطبية بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان. تُرسل المناشدات إلى:

Head of the President's Office and Chair
of the National Steering Committee on
Human Rights
Phongsavath Boupha
Presidential Palace
Setthathirath
Vientiane
Lao People's Democratic Republic
Fax: + 856 21 214208
Salutation: Dear Minister

المكسيك
تيتا وروزندو راديلا

ابنة رجل مختف لا تزال تناضل من أجل العدالة

© Amnesty International

ما برحت تيتا راديلا تناضل دفاعاً عن ضحايا عمليات الاختفاء القسري في المكسيك منذ ما يربو على 30 عاماً. وهي تشغل منصب نائب رئيس جمعية أفراد عائلات المختفين، التي تسعى إلى إحقاق العدالة للأشخاص الذين اختفوا إبان «الحرب القذرة» (بين الستينيات والثمانينيات من القرن المنصرم)، التي شنت فيها قوات الجيش والشرطة عمليات مكافحة التمرد ضد مؤيدي جماعات المعارضة المسلحة الصغيرة المشتبه بهم.

وكان روزندو راديلا، والد تيتا، قد اختفى قسراً على أيدي الجيش في ولاية غويريرو في عام 1974. ولم يتم الاعتراف رسمياً باعتقاله. وعندما عجزت مؤسسات الولاية عن دفع التحقيق في قضيته إلى الأمام، لجأت تيتا إلى محكمة الدول الأمريكية لحقوق الإنسان، التي أصدرت حكماً لصالحها في عام 2009. وقد أمرت المحكمة ولاية غويريرو بجلب المسؤولين عن اختفاء والد تيتا القسري لمحاسبتهم، ووضع حد للولاية القضائية العسكرية على انتهاكات حقوق الإنسان، من جملة قضايا أخرى. وعلى الرغم من بذل بعض المحاولات لتحديد مكان دفن رفات روزندو راديلا، فإنه لم يتم الإيفاء بهذين المطلبين.

وقد شهدت المكسيك مؤخراً انفجار الجرائم العنيفة وانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكبها قوات الأمن في سياق عمليات حفظ الأمن. وقد ازدادت حالات الاختفاء، بما فيها تلك التي تورط فيها موظفون عموميون، زيادة كبيرة.

يرجى كتابة مناشدات تدعو السلطات إلى إجراء تحقيق شامل في حالة الاختفاء القسري لروزندو راديلا، وتقديم المسؤولين عنها إلى ساحة العدالة، وحث السلطات على تحديد مكان دفن رفات روزندو راديلا، وتحقيق جبر الضرر والإنصاف لعائلته على نحو كاف، وإصلاح قانون القضاء العسكري، وذلك كي يتم التعامل مع جميع قضايا انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها أفراد الجيش في محاكم مدنية، بما يتماشى مع الحكم الصادر عن محكمة الدول الأمريكية. تُرسل المناشدات إلى:

President of Mexico
Enrique Peña Nieto
Residencia Oficial de «Los Pinos»
Col. San Miguel Chapultepec
México D.F., C.P. 11850, MÉXICO
Fax: +52 55 5093 4901
Email: enrique.penanieto@presidencia.gob.mx
Salutation: Dear Mr President

طاجيكستان
نسيم سليم زودا

حكم بالسجن إثر محاكمة جائرة

في 12 و13 سبتمبر/أيلول 2011 اعتقلت الشرطة نسيم سليم زودا وأربعة رجال آخرين من قرية خوجاي ألو في إقليم سُغد بطاجيكستان للاشتباه في اشتراكهم في قتل موظف في الجيش. وكان نسيم سليم زودا والضحية قد حضرا حفل عرس محلي أقيم في 11 سبتمبر/أيلول. وقال سكان محليون للشرطة إنهم رأوا عملية اختطاف الضحية وضربه من قبل عدة رجال من قرية أخرى كانوا يستقلون سيارة. وقد سجلوا رقم لوحة السيارة، ولكن الشرطة المحلية رفضت تقصي هذا الدليل والتحقيق مع الشهود الذين تعرضوا للتعذيب لإرغامهم على تغيير إفاداتهم.

وزُعم أن نسيم سليم زودا والرجال الأربعة الآخرين احتُجزوا وتعرضوا للتعذيب على أيدي الشرطة في إسفارا إلى أن «اعترفوا» بجريمة القتل في 13 سبتمبر/أيلول. وقد سحبوا إفاداتهم في 15 سبتمبر/أيلول. وذكر نسيم سليم زودا أنه حُرم من الطعام والنوم لمدة ثلاثة أيام، وتعرَّض للضرب أثناء وجوده في الحجز.

في 20 و21 سبتمبر/أيلول 2011، وُجهت تهمة القتل العمد إلى الرجال الخمسة جميعاً. وفي فبراير شباط 2012، وفي أعقاب شكاوى قدمتها عائلاتهم تتعلق بمزاعم التعذيب، تغيَّرت التهمة إلى «التسبب بأذى جسدي أدى إلى الوفاة». وفي 7 مارس/آذار 2012 حُكم عليهم بالسجن لمدد تتراوح بين 10 سنوات و12 سنة.

يرجى كتابة مناشدات لحثّ السلطات على إجراء تحقيق محايد وفعال في مزاعم التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة التي تعرَّض لها نسيم سليم زودا والمتهمون الأربعة الآخرون أثناء احتجازهم في سبتمبر/أيلول 2011؛ وحثها على إعادة محاكمة المتهمين الخمسة ضمن إجراءات قانونية تفي بالمعايير الدولية للمحاكمات العادلة؛ والدعوة إلى إخضاع مرتكبي التعذيب للمحاسبة بموجب إجراءات محاكمة عادلة. تُرسل المناشدات إلى:

President Emomali Rahmon
Presidentu Respubliki Tajikistan
80 Rudaki Street
734023 Dushanbe
Tajikistan
Salutation: Dear President

تركيا
سلطاني أسيبوكا

انتهاك حرية تعبير النشطاء

© Private

في 9 يونيو/حزيران 2010، حُكم على سلطاني أسيبوكا، وهي جدة تبلغ من العمر 61 عاماً، بالسجن ست سنوات وثلاثة أشهر باعتبارها عضواً في منظمة إرهابية. واستندت إدانتها إلى اشتراكها في ست مظاهرات سلمية في إزمير بتركيا، بين يناير 2006 ومارس 2008، وإلى خطبة ألقتها في إحدى هذه المظاهرات. وتعد سلطاني أسيبوكا إحدى الناشطات في جماعة «أمهات السلام»، وهي جماعة نسوية ممن قتل أبناؤها أو تم سجنهم في سياق النزاع بين حزب العمال الكردستاني والجيش التركي. ونادت الخطبة التي ألقتها بتحقيق السلام ووضع حد للنزاع.

وقد أدانت المحكمة سلطاني بسبب أنشطتها من أجل جماعة «أمهات السلام»، التي تضمنت علاقتها بحزب العمال الكردستاني، وترويج الدعاية الإرهابية. غير أن الادعاء قد فشل في تقديم أي دليل يربط جماعة «أمهات السلام» بحزب العمال الكردستاني سوى أن المظاهرات قد نظمت وتم بثها على قناة روج، وهي قناة تلفزيونية كردية مقرها بالدانمرك، التي يُدعى أنها ذات صلة بحزب العمال الكردستاني.

وعلى الرغم من أن سلطاني ليست معتقلة اعتقالاً سابقاً على المحاكمة، إلا أن قضيتها مازالت قيد النظر من قبل محكمة العليا للنقض.

يرجى الكتابة إلى السلطات تدعوها إلى ضمان إلغاء إدانة سلطاني، واحترام حريتها في التعبير كي يتسنى لها المشاركة في الفعاليات دون خوف من المقاضاة. وحث السلطات على تعديل قانون الإجراءات الجنائية، وقانون مكافحة الإرهاب، للحيلولة دون حدوث مزيد من الملاحقات القضائية التعسفية؛ يرجى إرسال المناشدات إلى:

Minister of Justice
Mr Sadullah Ergin
Ministry of Justice
Adalet Bakanlığı
06659 Ankara
Turkey
Tel: +90 312 419 46 69 (6 lines)
Fax: +90 312 417 71 13
Email: sadullahergin@adalet.gov.t
صيغة المخاطبة: معالي الوزير

الولايات المتحدة الأمريكية
ليونارد بلتير

يقضي حكمين بالسجن المؤبد

© Jeffry Scott

يقضي ليونارد بلتير، وهو أمريكي من السكان الأصليين من قبيلة أنيشينابي – لاكوتا، حكمين متتاليين بالسجن المؤبد بتهمة قتل اثنين من عملاء مكتب التحقيقات الفدرالي في عام 1975. ولا تزال منظمة العفو الدولية تشعر بقلق عميق بشأن عدالة الإجراءات التي أدت إلى إدانته.

كان ليونارد بلتير عضواً قيادياً في حركة الهنود الأمريكيين، التي تدعو إلى احترام حقوق الأمريكيين الأصليين. وفي 26 يونيو/حزيران 1975، وخلال مواجهة مع أفراد مكتب التحقيقات الفدرالي في محمية باين ريدج في ساوث داكوتا، أُطلقت النار على العميلين رونالد وليامز وجاك كولر، فأُرديا قتيلين.

وفي عام 1977 أُدين ليونارد بلتير بجريمتي القتل، ولكنه ظل ينفي قتل العميلين باستمرار. وسحبت شاهدة رئيسية، وهي ميرتل بور بير، التي تنتمي إلى قبيلة لاكوتا من السكان الأصليين، إفادتها الأصلية التي قالت فيها إنها شاهدت ليونارد بلتير وهو يقتل الرجلين، وادعت أنها تعرضت للمضايقة والتهديد من قبل عملاء مكتب التحقيقات الفدرالي. وقد استُخدمت الشهادة لنقل ليونارد بلتير من كندا وتسليمه إلى الولايات المتحدة لمحاكمته. وعلى الرغم من أنه لم يتم استدعاء ميرتل بور بير كشاهد ادعاء في المحاكمة، فإنه لم يُسمح لها بالإدلاء بشهادتها كشاهد دفاع كذلك. كما أن الوثائق التي كانت قد حُجبت أثناء المحاكمة ونُشرت بموجب قانون حرية المعلومات، احتوت على أدلة ربما تساعد في قضيته.

ويبلغ ليونارد بلتير الآن من العمر 69 عاماً، وهو في حالة صحية متردية، حيث يعاني من مرض السكري، من جملة أمراض أخرى. ولا يحق له الاستفادة من الإفراج المشروط مرة أخرى إلا في عام 2024.

يرجى كتابة مناشدات إلى الرئيس أوباما، تعرب فيها عن قلقك بشأن عدالة الإجراءات التي أدت إلى محاكمة ليونارد بلتير والأدلة التي استندت إليها إدانته. ويرجى الإشارة إلى أن جميع الحلول القانونية قد استُنفدت وأن موعد إطلاق سراحه بشروط هو عام 2024، وأنه أمضى أكثر من 36 عاماً في السجن. كما يرجى القول إن الطريقة الفضلى لإحقاق العدالة تكمن في إطلاق سراحه من السجن. تُرسل المناشدات إلى:

President Barack Obama
The Whitehouse,
1600 Pennsylvania Avenue NW
Washington DC 20500, USA
Fax: +1 202 456 2461
Email: president@whitehouse.gov
Salutation: Dear Mr President

كيفية عمل التحرك

فكرة بسيطة

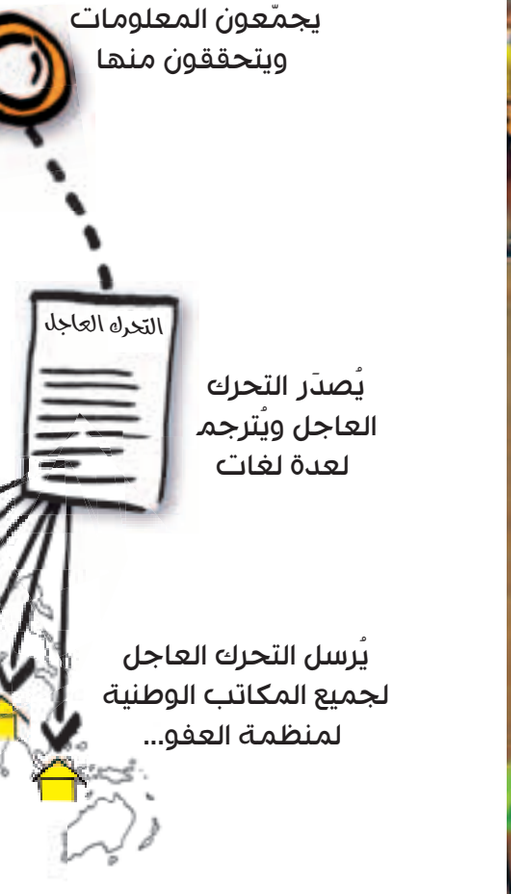

ألقى النشطاء حبل نجاة جديد للسجناء عندما أصدرت منظمة العفو الدولية تحركها العاجل الأول قبل 40 عاماً. ولا تزال مناشدات التحرك العاجل مستمرة بقوة.

كانت فكرة راديكالية: أن تطلب من آلاف الأشخاص حول العالم كتابة رسالة إلى شخص ما في سدة السلطة تطالبه فيها

نشطاء في فنزويلا يركضون من أجل حملة «وقف الرصاص»، أبريل/نيسان 2013.

© Amnesty International

الاحتفاء بالذكرى الأربعين للتحركات العاجلة:

«عرفتُ أنه لم يعدْ بمقدورهم قتلي»

ت العاجلة

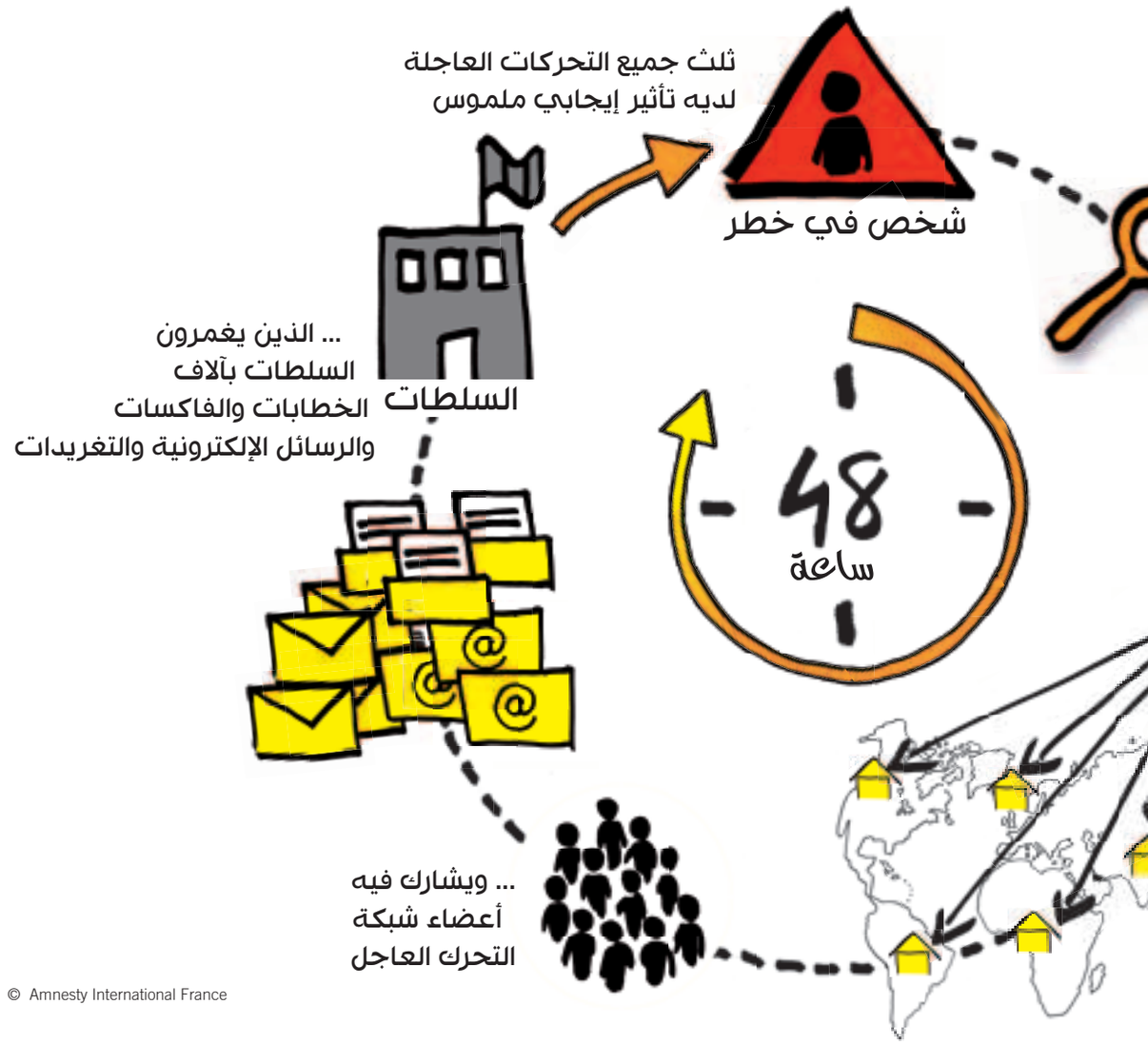

© Amnesty International France

بإطلاق سراح معتقل ما. في عام 1973 جرَّبناها للمرة الأولى، حيث أرسلنا تحركاً عاجلاً يتضمن معلومات أساسية بشأن شخص معرَّض للخطر من مكاتبنا في لندن بالمملكة المتحدة.

وقد نجحت الفكرة. فكان التحرك العاجل ملهماً للأشخاص الذين تلقوه بأن يعبّروا عن غضبهم باستخدام الحبر والورق. ومعاً ساعدوا على إطلاق سراح لويز باسيليو روسي، وهو أستاذ الاقتصاد في جامعة ساو باولو في البرازيل، وزعيم نقابي.

فعقب ورود أنباء مقلقة عن شن حملة قمعية على المعارضين السياسيين للدكتاتورية العسكرية في البرازيل، قام أفراد من الشرطة العسكرية المدججين بالمدافع الرشاشة في 15 فبراير/شباط 1973 بتطويق منـزل البروفيسور روسي، وقبضوا عليه بدون أي تفسير.

وقد احتُجزت زوجته ماريا في داخل المنـزل، ولكنها تمكنت أخيراً من تهريب ملحوظة إلى أحد الجيران حول اعتقال زوجها. ووصلت المعلومة في النهاية إلى مكاتب المنظمة في لندن.

وكانت تريسي أولتفيت – موي، الباحثة في منظمة العفو الدولية في ذلك الوقت، قد سمعت أخباراً مقلقة حول أشخاص يتعرضون للتعذيب في سجون البرازيل. واجترحت فكرة إمطار السلطات البرازيلية بالرسائل التي تطلب معلومات حول البروفيسور روسي وبإطلاق سراحه فوراً. وقد ثبت أن الفكرة مثّلت مقاربة فعالة للغاية في هذا الشأن.

«تلقينا جميع هذه الرسائل من كافة أنحاء العالم»

قال مدير دائرة النظام العام والأمن لزوجة البروفيسور روسي: «لا بد أن زوجك أكثر أهمية مما كنا نعتقد، لأننا تلقينا جميع هذه الرسائل من كافة أنحاء العالم».

في 24 أكتوبر/تشرين الأول 1973 أُطلق سراح البروفيسور روسي. وفي وقت لاحق عزا روسي الفضل في إطلاق سراحه إلى نشطاء منظمة العفو الدولية، فقال: «عرفتُ أن قضيتي أصبحت عامة، وعرفت أنه لم يعد بمقدورهم قتلي. بعد ذلك تقلَّصت الضغوط وتحسنت الظروف».

واليوم باتت التحركات العاجلة تمثل أسلوباً مجرَّباً يعطي نتائج. وقد أصدرنا آلاف التحركات العاجلة إلى شبكتنا العالمية للتحرك العاجل التي تضم آلاف النشطاء. وهم جاهزون لكتابة رسائل بريدية وإرسال رسائل إلكترونية وفاكسات وتغريدات من أجل منع تعرُّض شخص ما للتعذيب أو غيره من ضروب إساءة المعاملة، وضمان إطلاق سراحه أو حتى إنقاذ حياته.

وقد ازدادت التحركات العاجلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في أعقاب ما سمي «بالربيع العربي»، وحدث ارتفاع حاد في التحركات من أجل الأفراد المعرضين للخطر في سوريا نتيجة للنـزاع الدائر هناك.

وقالت كيت آلين من فرع المملكة المتحدة لمنظمة العفو الدولية الذي يضم شبكة نشطاء حيوية للتحرك العاجل: «سواء أكان الأمر يتعلق بصحفي في ليبيا أو محام في الصين أو محكوم بالإعدام في الهند أو طبيب في البحرين، فإن دورنا واضح – هو إحداث صوت لا يمكن تجاهله».

وقالت برينا صبهيرفال من فريق الدفاع عن الأشخاص المعرضين للخطر في الأمانة الدولية بلندن، المملكة المتحدة.

بادر إلى التحرك الآن

انضم إلى شبكة التحرك العاجل، بالاتصال بمكتب منظمة العفو الدولية في بلدك، أو بواسطة البريد الإلكتروني: uateam@amnesty.org

«لا تقلِّل أبداً من شأن
القوة التي يمكن أن
يمثِّلها صوتك في
مجتمعك. وهذا هو
صُلب النضال – أي
الدفاع عما تؤمن به».

كرابو، ناشط طلابي، جنوب
أفريقيا. اُنظر الصفحة 3

منظمة العفو الدولية